

العدد الرابع
كانون الثاني 2022
annasher.com

الناشر



نسخة ورقية تصدر عن موقع الناشر الإلكتروني (علم وخبر 108/2021)

التطبيع
خيانة
[إصدار خاص]





الناشر

نسخة ورقية تصدر عن موقع الناشر الإلكتروني (علم وخبر 108/2021)

annasher.com

العدد الرابع - كانون الثاني 2022

هيئة التحرير

الناشر: فيصل الأشمر - حمزة الخنسا

رئيس التحرير: حمزة الخنسا

شؤون صهيونية: جلال شريم

شؤون إقليمية: خليل نصرالله

شؤون محلية: ليلى عماشا - أحمد طه

مجتمع ومراة: آية القاضي - سارة فرّان

ترجمات: خضر خروبي

العلاقات العامة: بلال عبد الساتر

فني وتقني: علي باشا - محمد محمد

تصميم وطباعة: شركة دوق العالمية

للطباعة والتجارة العامة ش.م.م

اقرأ في هذا العدد

حتى لا يُصَفّر التّطبيعُ الصّراع 4

التطبيع بمنظار صهيوني 8

التطبيع: نتائج ومخاطر 10

التطبيع بين الضغوط الخارجية والأيدي المحلية 14

فلسفة التطبيع وحصاد الهشيم 17

العلاقة «الإسرائيلية» العربية بمفهوم التوظيف لا التطبيع 19

التّطبيع من منظارٍ قوميّ 22

إعلاناتكم

00961 81 86 81 35

ليس وجهة نظرا!

«حمزة الخنسا»

قال الشهيد الفلسطيني الكبير صلاح خلف (أبو إياد) في مذكراته «فلسطيني بلا هوية» الصادر عام ١٩٧٨، «أخشى ما أخشاه أن تصبح الخيانة وجهة نظر». كان الشهيد في حينه يصف حال بعض «زعماء الأمة» ورفاق السلاح الذين سلخوا درب التساهل والتنازل عن الحقوق التاريخية والبيئية للأمة العربية في فلسطين.

مع مرور الزمن، صارت الخيانة وجهة نظر فعلاً، بل صارت عنواناً عريضاً و«استراتيجية وطنية كبرى» تتبعها معظم الأنظمة والنخب والمفكرين، وأولئك الذين استبدلوا الكرسي والمنصب بالبارودة.

اليوم، أصبح للتطبيع دول ومنابر وجماهير، وصار التقزّب من الصهانية معياراً للاعتدال والتحصّر في مقابل التطرّف والجهل. لم يعد بالإمكان التعامل ببراءة مع مساعي التطبيع الآخذة في التمدّد إلى كل مناحي الحياة؛ فضلاً عن السياسة والاقتصاد، طاوتت هذه المساعي نمط العيش والدراما والرياضة والفن والإعلام، مُشكّلة طبقة ممّن يطلقون على أنفسهم «النخب»، فيما هم في حقيقة الأمر عملاء، موظفون للترويج للتطبيع مع العدو الصهيوني عند كل سانحة، وفي كل حين.

يعوّل كيان الاحتلال في هذه المرحلة على «عرب التطبيع» وجهودهم الكبيرة على كل الأصدقاء، اتكأء على سرديّة مملّة تقول إن قطار التطبيع انطلق رسمياً منذ أكثر من أربعين سنة، لحظة وقّع أنور السادات على اتفاقية «السلام» مع العدو عام ١٩٧٨، ومرّ بمحطات «منيرة» بين اتفاقية عام ١٩٩٣ أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال «الإسرائيلي»، واتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ بين الأردن والاحتلال. تهدف هذه السردية إلى تبرير التطبيع باعتباره «استراتيجية تاريخية» لا يقع زنيها على السائرين في ركبها اليوم.

على كل حال، في مقابل معسكر المطبّعين هذا، الذي هو في جذوره مكوّن من «المطبّعين التاريخيين» وبقاياهم وعملائهم وموظفيهم، يقف معسكر المقاومة المتنوّعة الأشكال والإرادات، مستنّداً إلى تجربة تاريخية في مواجهة الاحتلال، مسجّلاً انتصارات كبرى في معارك عسكرية كثيرة. وقد انطلق قطار هذا المعسكر في العام ١٩٤٨ وشهد محطات كبرى في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، كمواجهات نظامية رسمية بصرف النظر عن مآلاتها وتفصيليها. كما أن هذا القطار مرّ بمحطات مقاومة شعبية عديدة في غزة ولبنان ليس آخرها تموز ٢٠٠٦ وأيار ٢٠٢١.

تجربة تيار المقاومة في العالم العربي مشرّفة وواعدة، وهي على الرغم من الامتحانات الصعبة التي تخوضها منذ العام ٢٠١١، حيث تشعبت العناوين والاستحقاقات، إلا أنها راكمت خبرات وتجارب هامة وإلزامية، في ميادين سوريا والعراق واليمن ولبنان، وغرف العمليات المشتركة، وحتّى في الإعلام الحربي وتقنياته. شكّل ذلك لها محطة كبيرة وممتدة من محطات مواجهة المشاريع المرتبطة بمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، تمهيداً للاستسلام الشامل تحت مسمى تجميلي هو «التطبيع». هذا التيار الآخذ في الاتساع على طول رقعة الجغرافيا العربية وعرضها، معني اليوم بتوسيع شعاع مواجهته لمشروع التطبيع المتعدّد الأوجه، بوصفه محطة جديدة من محطات المواجهة، فبالإضافة إلى عمل المقاومين في الميادين والجيّهات، هناك عمل كبير ينتظر إنجازه لمواجهة التطبيع على الصعيد الإعلامي والثقافي والفني والرياضي، وتيار المقاومة يمتلك من الموارد والإمكانيات والكفاءات ما يمكنه من الصمود والتصديّ والتفوّق على التحديّات الجمة المرتقبة في محطة التطبيع، إذا ما أحسن إدارة المعركة واستثمار الإمكانيات المتاحة.

التطبيع...

نظرة قانونية

فؤاد بكر - حقوقي فلسطيني ومستشار قانوني في المحكمة الجنائية الدولية

انتهت باتفاقية كامب دايفيد، التي هيأت المناخ للمشاركة العربية في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، الذي جسد العلاقة بين المنتصر والمهزوم، ما أدى إلى انعقاد المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل»، تحت الضغوط الأميركية والشروط «الإسرائيلية»، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية أوسلو التي ألغت الكفاح المسلح، بعد معارضة شرسة من الفصائل الفلسطينية كافة.

وبعد فشل كل محاولات التطبيع مع «إسرائيل»، وانعدام الأفق السياسي، انعقدت المبادرة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، حيث طالبت «إسرائيل» بالانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بحدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧، وتحقيق عودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤. لكن سرعان ما خرقتها الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان، تماشيًا مع صفقة القرن التي وضعها دونالد ترامب الرئيس الأميركي السابق للولايات المتحدة الأميركية، في ظل ابتزازات سياسية واضحة، وشروط معلومة لا تخفى على اثنين.

تجاوزت اتفاقية التطبيع التي أطلق عليها اتفاقية «أبراهام» القانون الدولي، بسبب عدم تحديدها للحدود التي تسري عليها الاتفاقية، في ظل مخططات الضم «الإسرائيلي» والتوسع في المستوطنات غير الشرعية، والمخالفة لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦، التي صمم عليها رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، والتي تعد جريمة حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى العكس تمامًا، بل بدأت الدول المطبعة بزيارة المستوطنات ودعمها ماديًا واقتصاديًا وسياسيًا، ما يجعلها شريكة في هذه الجرائم، بل وتتعدى على سيادة الدولة الفلسطينية، فيما يؤكد الإعلان العالمي الخاص بتعزيز الأمن الدولي عام ١٩٧٠، وإعلان عدم التدخل بجميع أنواعه بالشؤون الداخلية للدول عام ١٩٨١، وإعلان تعميم وتدعيم الانفراج الدولي عام ١٩٧٠، الامتناع عن قيام بعلاقات تعزز من شؤون الاحتلال، وتمنع الشعوب من تحقيق مصيرها، خصوصًا إذا كانت الدولة تمارس سياسة الأبارتهايد، فكيف إداً بعد تقرير غولدستون لمجلس حقوق الإنسان، والفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية المتعلقة بالجدار العازل عام ٢٠٠٤، وتقرير هيومن رايتس ووتش الذي صدر في ٢٧ نيسان ٢٠٢١، الذي يؤكد أن «إسرائيل» دولة أبارتهايد؟

ساهمت اتفاقيات التطبيع بتعزيز الاحتلال الإسرائيلي، وسياسته العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل عدم اكتراث «إسرائيل» للقانون الدولي، وضربها عرض الحائط بجميع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي تكررت عشرات المرات وبتصويت الأغلبية، المتمثلة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ما يجعلها قاعدة أمرة في القانون الدولي، لا يجوز أن تتعارض مع أي اتفاقية أخرى، من هنا تكون اتفاقيات التطبيع باطلة بموجب المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩، وشريكة في جرائم الحرب التي تنتهكها «إسرائيل» في المستوطنات «الإسرائيلية» ومخططات الضم، ومساهمة في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.



تضفي الاتفاقيات الثنائية أو الدولية الشرعية القانونية والسياسية على الكيانات الدولية، من خلال الاعتراف الضمني والمتبادل بين الطرفين، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك تسعى «إسرائيل» للتطبيع مع الأنظمة العربية الرسمية، باعتباره مدخلًا لتغيير الرأي العام العربي تجاه العداء لـ«إسرائيل»، لأنها تدرك أن الشرعية تكتسب من الشعوب لا من الحكومات، وذلك عبر تسليم المواطن العربي بشرعية «إسرائيل» على أساس يهودية الدولة بأيديولوجيتها الصهيونية والاستعمارية، للبحث حول مكاسب أمنية، وعسكرية، وسياسية، والتخلص من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها.

لم تتوصل «إسرائيل» إلى إطار سياسي يضمن لها أمنها إلا من خلال الأنظمة العربية الرجعية، ضمن مشروع سياسي أميركي - «إسرائيلي»، لخلق شرق أوسط جديد تسوده الصراعات الدموية على حساب المصلحة الوطنية، ومن هنا بدأت مشاريع التسوية العربية - «الإسرائيلية»، عقب اعتراف الأمم المتحدة بـ«إسرائيل» كعضو كامل العضوية بموجب القرار ٢٧٣ في ١١ أيار ١٩٤٩، ضمن شرطين، وهما الاعتراف بقرار التقسيم ١٨١ وقرار عودة اللاجئين ١٩٤.

وبعد النكسة عام ١٩٦٧، وبعد انهيار النظام العربي الرسمي، تصدّر المشهد القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، في القمة العربية التي عقدت في السودان، والتي جوبهت بالبلاءات الثلاثة، «لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح مع «إسرائيل»»، ليأتي مشروع روجرز بعد موافقة أردنية ومصرية، الذي بلور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية، لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر ضمن برنامج سياسي يكفل الكفاح المسلح، ويرفض أي محاولة تصفية للقضية الفلسطينية.

وقد حققت حرب مصر وسوريا عام ١٩٧٣ نتائج إيجابية، لكنها سرعان ما



لا يُصَفَّرُ التَّطْبِيعُ الصَّرَاعَ

روني ألفا - كاتب وإعلامي لبناني

أسهل طريق لشيطنة المقاومة هو طريق التطبيع. إنه يدلّ بشكلي لا يربو الشكّ إليه على أنّ المقاومة إرهابٌ وأنّ «إسرائيل» دولةٌ غير عنصريّةٍ وحقّ الدِّفاع عن نفسها كان وسيبقى مبرّراً.

تحويلُ «إسرائيل» إلى كيانٍ طبيعي يتعايش مع العالم العربيّ هو البديلُ عن الحروب «الإسرائيلية» التي كانت تشنها لتدمير المقاومة والبديلُ عن «حروب» المقاومة ضدّ «إسرائيل». هذا هو الشكّلُ الجديد للحرب ضدّ محور المقاومة والممانعة؛ المساواة بين القاتل والقَتيل، بين الظالم والمظلوم وبين المستوطن وصاحب الأرض.

إرهاصاتُ هذه الحرب الجديدة تتماهى مع الشرق الأوسط الجديد كما تراه «إسرائيل»، أي الممتدّ من النيل إلى الفرات، وهو شرقٌ أوسط تحوّل منذ أوائل التسعينيات من شعار إلى خطة لها مفكرونها استراتيجيون وميزانيات ضخمة ثمّ استُعجلت تنفيذها على أرض الواقع منذ عدوان تموز ٢٠٠٦ وباشر بتطبيقها الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ترامب عبر ثلاثيّة نقل السفارة الأميركيّة إلى القدس، وتشجيع بناء

كثبتُ في مناسبات عديدة أنّ التطبيع مع العدو «الإسرائيلي» هو تَصْفِيرٌ للصراع العربيّ - «الإسرائيلي» من حيث الأسباب والنتائج. الخطة تقتضي أن نصدّق أن لا «إسرائيل» سبّت واحتلت فلسطين ولا هي قتلت أبنائها ونحرت بطون نساؤها وسحلت أجساد أطفالها.

الأصحّ أيضاً أن نقول إن التطبيع تَصْفِيرٌ لكل تاريخ المقاومة التي نمت وصدت ورفضت الاحتلال واستبسلت وأبست واستشهد أبطالها منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم.

هذا أخطر مكامن التطبيع، أعني به ليس تَصْفِيرُ النضال الفلسطيني والعربي فحسب، بل زرع فئاعة جديدة في الصمير الجماعي العربي بأنّ المقاومة كان بمقدورها أن تُطبع طوال فترة مقاومتها وكانت وفرت بذلك مئات آلاف «القتلى» من الجانبين «الإسرائيلي» والفلسطيني.

التطبيع من هذا المنظور هو توزيع المسؤولية التاريخية على طرفي الصراع وتدمير فكري شاملٍ لجدلية تاريخية لظالمنا سكنت الوعي الباطني العربي وهو أنّ الظالم هو الصهيوني والمظلوم هو الفلسطيني.

تصفيّة القضية الفلسطينية لا يمكن أن تتمّ بسلاسة وأمان إلا عبر هذه الأدوات بالتحديد والتي يشكّل فيها التطبيق عروة وثقى.

المعركة المقبلة برأبي لن تكون معركة ميركافا ولا معركة «إم كامل». في وادي الحجير أدلت المقاومة هذا الطراز من الدبابات، و«إسرائيل» تُدرك أن حربها المقبلة مع لبنان لن تكون مؤلّلة. الحرب ستكون حرب عزل النموذج المقاوم، تحويله إلى قوة لا يمكن الاستثمار فيها، وصمّها بأدوات البروباغندا المتاحة، وهي ضخمة، بالإرهاب، خلق توترات بينها وبين بيئتها ومحيطها والعمل على تحقيق بؤر تنمية مستدامة مع الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات سلام وتعاون استراتيجي.

في هذا الجو الجديد سيتحوّل الشهيد الفلسطيني إلى قتييل في الإعلام العربي والمقاوم إلى الإرهابي.

نحن جيلٌ تزيى على أنّ «إسرائيل» شرٌّ مُطلق، ويستحيل على أي تطبيع أن ينزغ عنها هذه الصفة في ضميرنا الجماعي.

تربينا على أن وجود «إسرائيل» هو السبب الأول والأخير لكلّ المشاكل والحروب التي عايننا منها في لبنان ويُعاني منها العالم العربي.

تربينا على أنّ التطبيع معها هو تطبيع أنظمة وليس تطبيع شعوب. حاولوا أن تسألوا مصرياً أو أردنياً أو خليجياً عما إذا كان مستعداً للتصريح بأن فلسطين ليست وطناً محتلاً وأنها ليست للفلسطينيين. سيرفض التصريح بذلك حتى على حدّ السيف.

إنّما هذه المناعة القوميّة لا تكفي وحدها. على المقاومة كبحور أن تتعدّم نموذجاً جديداً ومبدعاً قابلاً للتطبيق. بالتأكيد ليس النموذج القائل بالتضال الدبلوماسي.

توسيع مروحة تحالفات المقاومة وزيادة منعتها في الداخل اللبناني، وضع خطة لاستيعاب الضمير الجماعي اللبناني من منطلق التطبيع، استقطاب كواير وطنية من جميع الطوائف، تقديم نموذج حديثة يُعتمد في المواجهة يستقطب الشباب، الخروج من قدر إفقار لبنان عبر مباريات شجاعة ومبدعة وخارج القوالب التقليدية الجاهزة، تنويع التحالفات الداخليّة، إطلاق ورشة حوار وطني حول الأولويات والثوابت، وعدد من المباريات المبدعة الأخرى يمكن أن تكون نواة مقبولة للمواجهة على أن تُرفد من عشرات الدول التي ما زالت بعيدة عن مرمى «أبراهام» والتطبيع.

هناك فرصة تاريخية لمحور بكامله ليعدّ العدة من أجل مواجهة تاريخية ستأخذ وقتاً -صحيح- إنما تستحق أن تُحاض. فرصة يجب الاستفادة منها طالما أن قوى عظمت على مستوى العالم ملهية بصراعات متجددة في بقاع بعيدة عن محيطنا المباشر.

العقل الاستراتيجي للمقاومة مطلوب منه اليوم قبل العدّ الدعوة إلى خلية نقاش تضم مفكرين وفلاسفة وإعلاميين استراتيجيين يضعون بالسرعة الممكنة استراتيجية ضدّ التطبيع خارج الشعارات الرنانة والمهرجانات الطنانة.

المستوطنات «الإسرائيلية» تهويداً للأرض الفلسطينية، ثمّ اعتبار حركتي حماس والجهد في غزة إرهاباً. النموذج توسّع بعد هذا التاريخ وتتألت الأحداث بسرعة وصولاً إلى اتفاقات «أبراهام» وتوقيع عدة دول عربية اتفاقيات سلام مع «إسرائيل».

التطبيع مبني على الوعود بالرخاء والحبوكة والاستقرار الاقتصادي والأمني. لبنان سبق وأن قاوم هذه الإغراءات على أيام دونالد ترامب الذي أوفد صهره منذ ثلاث سنوات حاملاً بضعة مليارات من الدولارات إلى لبنان شريطة قبولنا بتوطين الفلسطينيين. التطبيع كان مقدراً له أن يمرّ عبر لبنان. فشل المخطط نفع بالمخططين إلى اعتماد الخطة باء.

ثورة ملوثة بدأت في 17 تشرين 2019، إسقاط مؤسسات لبنان الواحدة تلو الأخرى، والأهمّ الأهمّ إفقار لبنان وتجويع شعبه، إرساء ثقافة قبول «الإسرائيلي» كمواطن في دولة تمرّ في هذا الوقت بالتغيير والتجويع في لبنان.

لبنان بالأساس أرض خصبة «إسرائيلياً». يُحكى عن التطبيع في الإعلام اللبناني على أنه بات وجهة نظر. خطورة الكلام لا تتبع من حيث إنه صدر عن إعلامي وعن وسيلة إعلامية كان من المفترض أن تتقيّد بقانون مقاطعة «إسرائيل» وباعتبارها عدوة على أهمية هذا المعيار. الكلام يدلّ على أن التطبيع بات على ألسنة طبقات اجتماعية تتسامر به علناً في لبنان.

كان التطبيع مع «إسرائيل» «تابو» في لبنان يتجنّب المؤمنون به أن يُجاهروا به. اليوم المجاهرة والمطالبة بالتطبيع تكاد تكون غليظة في ظلّ سكوت للقضاء والمؤسسات الرقابية.

البنى الفكرية المطلوب زرعها باتت مكشوفة تتلخّص برسائل استراتيجية واضحة: «لقد قام لبنان بواجبه القومي ضد «إسرائيل» فمانا فعل العرب؟»، «بدل أن يدعموا لبنان في مقاومته ها هم يوقعون اتفاقيات سلام مع العدو». منطق آخر: «نحن أحر بولة تعقد سلاماً مع العدو، وقريباً سنكون الدولة الوحيدة التي لم توقع بعد». منطق آخر: «هل تريدون إقناعنا حقاً أنّ المقاومة قايرة على إحقاق الهزيمة ب«إسرائيل»؟»، ثمّ «انظروا إلى الذين وقّعوا معاهدات معها كيف أنهم مستقرون في أمنهم واقتصادهم، ألم يحن الوقت لنوقع نحن ونرتاح؟».

بالمحصلة نحن أمام مرحلة في غاية الخطورة يحاول فيها «الإسرائيلي» أن يحصد أول نتيجة عملية للتطبيع. إزالة قناعة تاريخية مفادها أن «إسرائيل» عدو وزرع قناعة بديلة مفادها أنّ «إسرائيل» بولة يمكن أن تتبادل معها علاقات طبيعية.

تصوير الصراع العربي - «الإسرائيلي» على أنه من ترسبات الماضي الذي يجب أن نتخطاه تماماً كما تخطت الإنسانية على مدى تاريخها الحروب المفصلية الدينية منها والمذهبية والعرقية. بالتوازي مع هذا الهدف يجب أن يصل «الإسرائيلي» بحسب المخطط إلى تحويل الصراع العربي - «الإسرائيلي» إلى صراع فلسطيني - «إسرائيلي» تتولّى البروباغندا «الإسرائيلية» لاحقاً تسطيحه وتسخيفه ليتحوّل إلى مشكلة حدودية بسيطة بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين».

التطبيع: سلاح ما قبل النهاية

سمير الحسن - منسق عام اللقاء الإعلامي الوطني

الخصم الاستعماري - «الإسرائيلي».

في هذه المرحلة، طرحت الكثير من النقاشات في الوسط الفلسطيني، وفي الساحات الملتزمة بالقضية، وكان من أهم النقاشات موضوع الحل مع الكيان «الإسرائيلي» في ظل اختلال ميزان القوى لصالحه، خصوصاً من خلال الدعم الغربي له، فراحت بعض الكيانات والأنظمة تطرح التسوية مع «الإسرائيليين»، وبناء سلطتين، ودولتين، ومن الوطنيين من رفض التسوية جملة وتفصيلاً، مصرّاً على تحرير فلسطين كلها من النهر إلى البحر، وتكرس في النقاشات مفهوم رفض الكيان الغاصب لأي تسوية، ورفضه القبول بكل المقررات الدولية، وطرح استنتاج جرى شبه إجماع عليه أن سياسة الكيان الأساسية هي «اللاحرب واللاسلام».

اللاحرب واللاسلام

في حروبه ضد العرب، اعتمد الكيان «الإسرائيلي» سياسة الحرب السريعة، والخاطفة، مستفيداً من تطوره العسكري المدعوم مادياً، وعسكرياً، وسياسياً من الغرب، وأكثر ما تجلى ذلك في نكسة حزيران ١٩٦٧ التي استغرقت بضعة أيام لتحقيق الهزيمة العربية.

ثم جرت مجابهات عدة لم تكن تستغرق أكثر من أيام، أو قيامه بضربات سريعة محددة الأهداف، ولم يفسح الكيان «الإسرائيلي» المجال للدخول في حروب طويلة الأمد، لذلك حدد خياره الاستراتيجي بأنه يريد حرباً لكن غير دائمة، أسميت في أدبيات المقاومين والمفكرين بـ «اللاحرب».

تقوم الدنيا ولا تقعد على موجة ما بات متعارفاً عليه بالتطبيع مع كيان الاحتلال لفلسطين. والغريب أن تعتبر العمليات الجارية بين بعض الدول العربية، والكيان، كارثية، وكأنه كان مؤملاً من هذه الكيانات غير ذلك، بينما المنتظر منها هو الأسوأ. أما بالنسبة للكيان، فالتطبيع هو آخر خياراته قبل النهاية التي يخشاها قاده، والتي لم ترسم له في مؤتمر تأسيسه الأول في «بال» في سويسرا عام ١٨٩٧م، ولا في المؤتمرات اللاحقة التي أسست الدولة العبرية.

يوضح التاريخ الاستعماري الغربي نهاية القرن التاسع عشر، وعبر القرن العشرين، أن الكيان «الإسرائيلي» قام على أكتاف نهوض الحركة الاستعمارية الأوروبية، وتمكنت مختلف الدول الأوروبية، وقادة الحركة الصهيونية، وفي مقدمهم تيودور هرتزل، من تأسيس الكيان في فلسطين، يوم كان الاستعمار الغربي في نروثة قوته، وجاء الكيان متمماً للدور الاستعماري الغربي في المنطقة، ولم يكن منفصلاً عن تلك الحركة.

صعدت أوروبا، وتوسعت، فصعد معها الكيان، ورسم لنفسه آفاق التوسع لكي ينطلق من فلسطين شرقاً نحو الفرات، وجنوباً نحو النيل، فقبل إن الكيان «الإسرائيلي» يطمح لأن يمتد بين النيل والفرات، وأدخل ذلك المفهوم في صلب أديباته، وتوجهاته، واستراتيجياته.

دفع الفلسطينيون، والعرب عامة، الأثمان الوطنية الكبرى نتيجة للحركة الاستعمارية الغربية. وكان الكيان «الإسرائيلي» فيها نراعه الأولى، والأكثر بطشاً، وقساوة، بينما كان العالم العربي في حالة شلل جراء سقوط خلافته التي مثلتها الامبراطورية العثمانية لقرون سابقة، رغم المبادرات التي ظهرت بين حين وآخر تقاوم الاستعمار، والحركة الصهيونية، ليبقى للأمة نوع من الوجود.

ومنذ إعلان الكيان «الإسرائيلي» على يد الاستعمار البريطاني ١٩٤٨، والعالم العربي يعاني الحروب، والويلات، والفوضى المتنقلة، ما منعه من النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وبقيت حياة العرب في جحيم، ولا تزال.

انطلقت المقاومة الفلسطينية بداية عام ١٩٤٨ واتخذت مسمى «جبهة تحرير فلسطين»، ثم ظهرت فتح ١٩٦٤، وتالت بقية المنظمات، فشكل ظهور المقاومة وتطورها حركة مقاومة ناهضة، وشغلت المقاومة الساحات العربية، على مستويات عسكرية، وسياسية، وفكرية، وثقافية، تمكنت فيها من تحقيق انتصارات ما في مسار استغرق النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها لم ترق إلى قوة



أولاده سيكون لهم مستقبل في هذه الدولة، «ولا أظن أنهم سيبقون في هذه البلاد».

كارمي غليون -رئيس جهاز الشاباك الأسبق- يعبر عن خشيته من السياسات المتطرفة ضد الأقصى، معتبراً أنها ستقود إلى حرب ياجوج ومأجوج ضد الشعب اليهودي وستقود إلى خراب «إسرائيل». ورئيس الموساد السابق أفراييم هليفي يرى أن «الإسرائيليين» على أبواب كارثة «إنه ظلام ما قبل الهاوية».

ومن كتابه مذكرات صحافي عبري الصادر نهاية ٢٠١٤، يقول يارون لندن: «إنني أعد نفسي لمحادثة مع حفيدي لأقول له إن نسبة بقائنا في هذه الدولة لن تتعدى الـ٥٠٪، ولمن يغضبهم قلبي هذا، فإنني أقول له إن نسبة ٥٠٪ تعتبر جيدة لأن الحقيقة أصعب من ذلك».

أما بنيامين نتانياهو فيكشف معلومات عن اليهود هو أدرى بها: «سأجتهد لأن تبلغ «إسرائيل» عيد ميلادها المائة، لكن هذا ليس بديهياً، فالتاريخ يعلمنا أنه لم تعمر دولة للشعب اليهودي أكثر من ثمانين سنة، وهي دولة الحشمونائيم».

كثيرون آخرون يشعرون بقلق ما، يلغتون النظر إليه، كإعلان وزير الداخلية «الإسرائيلي» السابق أرييه درعي مطلع العام ٢٠٢٠ في حديث للقناة الـ١٣: «ثلثا المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق خلال السنوات السبع الأخيرة ليسوا يهوداً».

من الغطرسة السابقة الرافضة لأي سلم، إلى الخوف والقلق على المصير، ثمة غياب لمشروع الدولة اليهودية الكبرى من النيل إلى الفرات، حتى أنه لم يبق لهذا الكيان في الأخير إلا ما يدافع فيه عن نفسه في الغيتو الذي أفنى ١٥٠ سنة في تأسيسه كحل لمشروع الصهيوني العالمي، لم يبق له إلا بعض أراضٍ من ١٩٤٨، كلها تعتبر في وضع الساقطة عسكرياً، فتكفي قذيفة هاون ١٢٠ لأن تطال تل أبيب من أقرب نقطة في الضفة.

أما ما بعد الحريين الأخيرتين على غزة، ورغم الخسائر العربية، والدمار الغزوي، فقد شهد الكيان تحولات، حيث لم تعد الشرطة قادرة على الصمود في اللد، ومناطق أخرى، وسرت أخبار عن هجرة اليهود منها في الحرب الأخيرة، ناهيك عن المسيرات الوطنية الفلسطينية في أراضي الـ٤٨، الرافضة للكيان، وعجز سلطاته عن لجمها.

في هذه الأجواء، وأجواء كثيرة أخرى، يستدرج سلاح جديد لم يكن ممكناً القبول به سابقاً، وهو التطبيع. فكرة رفضها «الإسرائيليون» سابقاً، واغتالوا موقِّع «أوسلو» كي لا يصلوا إليه، لكنهم اليوم يتهافون عليه، لا لسبب، إلا لضعف يستشعرونه، ووهن لم يعودوا قادرين على البقاء في ظلاله.

ربما كان كثيرون من القادة العرب، ودولهم، أكثر رغبة بالتطبيع من الكيان، لكنه كان يرفضهم لشعوره بالقوة والغطرسة. والسؤال اليوم: لِمَ يتهافت هو على التطبيع؟ والجواب جلي: لأنه أصيب بالضعف والوهن توازياً مع ضعف ووهن ربيبه الاستعمار الغربي، ونتيجة انتصارات محور المقاومة؛ يريد التطبيع كأخر خيار له قبل الرحيل الذي يخشى القادة الأوائل منه.

بذلك، يعتبر التطبيع تعبيراً عن بلوغ الكيان مرحلة الوهن، وعرب التطبيع مرحلة الانهزام التام، مما لا يستدعي الخوف من التطبيع، بل يستدعي معرفة كيفية توظيفه لتحقيق مخاوف الكيان بالرحيل والأفول.

والكيان «الإسرائيلي» طالما خشي السلم الدائم مع العرب؛ البحر الهائل من البشر الذي لو تدخل مع الأعداد اليهودية القليلة، لذاب اليهود في الأكثرية الفائضة. وكان «الإسرائيليون» يخشون من تنامي قوة عرب الداخل الفلسطيني، وتنامي أعدادهم، مما سيهدد الكيان مستقبلاً حتى ولو عبر الانتخابات، لذلك اختار أن يبقي نفسه في «غيتو» ضيق، يحافظ فيه على نوعه العرقي-اليهودي، ويمنع وصول العرب إلى حالة غلبة سكانية معه.

من هذا المنطلق، رفض الكيان أي فكرة سلام مع العرب، لشعوره بتهدده له، فسرت معادلة أن الكيان اختار أفضل وضعية له، وهي «اللاحرب واللاسلام»، أي لا حرب دائمة ولا سلام دائم.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ١٩٩٠، استقرت قناعة عند الغرب، وريبته، أن احتمال فرض تسوية تنهي الصراع بشروط الكيان، قائمة، فجرى السعي لاتفاقية «أوسلو» التي أثمرت سلطة هجينة بلا لون ولا طعم، كلفت استكمال الهيمنة «الإسرائيلية» على فلسطين بأيدي فلسطينية. رغم ذلك، ورغم الشروط المذلة التي خرج بها المؤتمر، فقد رفضها التيار الصهيوني المتشدد، وكان اغتيال رئيس الحكومة «الإسرائيلية» إسحق رابين تعبيراً عن رفض أي مبادرة تسمى «سلاماً» زوراً.

هكذا عشنا مرحلة «اللاحرب واللاسلام»، وهي الصيغة الأنسب للعدو الذي تمكن تياره المتشدد من الإمساك بزمام السلطة في الكيان عبر الشخصية التي تمثل التيار الصهيوني العالمي، المتشدد نتانياهو.

ولا بد من الإشارة إلى أن التحقيقات باغتيال رابين أشارت إلى أن أحد أبناء هذا التيار المتشدد في الجيش «الإسرائيلي» هو الذي نفذ الاغتيال. واغتيال رابين يؤكد مقولة اللاحرب واللاسلام، ورفض الكيان الصهيوني الانفتاح على المجتمع العربي الأوسع، خشية من نوبانه فيه، من جهة، ومن تفوق العالم العربي عليه بالتدرج لاحقاً، من جهة ثانية.

هكذا فهمنا «الإسرائيلي»: يريد حرباً غير دائمة، وهدوءاً غير دائم. لكن زمناً آخر بدأ يخط أقدامه في المرحلة التاريخية الجديدة مع بروز تيار المقاومة الوطنية والإسلامية، وبداية تسجيل انتصارات فعلية رمزها الأكبر حرب تموز المجيدة ٢٠٠٦، وتتالت بعدها الانتصارات، وانكفأت نظرية من النيل إلى الفرات، وبدأت تساؤلات المصير تطرح في رؤوس قادة الكيان الغاصب.

تساؤلات المصير

تطالعنا الصحف العبرية من وقت لآخر بمقالات، وآراء، تحذر من المصير المشؤوم المنتظر للكيان، في وقت تراجعت فيه أجيال يهودية مؤيدة للكيان في مختلف أنحاء العالم، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

من هذه الآراء، ما قاله مثير داغان، رئيس جهاز الموساد العاشر: «إنني أشعر بخطر على ضياع الحلم الصهيوني».

المؤرخ «الإسرائيلي» بني موريس يقول: «خلال سنوات سينتصر العرب والمسلمون ويكون اليهود أقلية في هذه الأرض، إما مطاردة، أو مقتولة، وصاحب الحظ هو من يستطيع الهرب إلى أميركا أو أوروبا».

وفي مقالة سابقة، يقول رئيس جهاز الشاباك السابق يوفال ديسكين: «لا أرى هل هي نهاية البداية أم بداية النهاية». ولم يكن روني دانييل -المحلل العسكري في القناة العبرية الثانية- مطمئناً إلى أن

التطبيع بمنظار صهيوني: الجدور، الواقع، التحديات والتطلعات

جلال شريم - باحث لبناني متخصص بالشأن العربي



جدور التطبيع صهيونيًا

منذ ما قبل قيام الكيان كانت العلاقة مع المحيط العربي محط تجاذب بين الصهاينة، وكان يتنازعها وجهتا نظر:

الأولى دينية تركز على نظرة العقيدة اليهودية الفوقية الاحتقارية إلى الشعوب الأخرى باعتبارها اليهود شعب الله المختار وباقي الشعوب لا تدانيه في الفضل، وبالتالي لا مجال للتعامل معها إلا بعقلية السيد الإنسان، قبالة التابع الذي لا يرتقي إلى مستوى الانسانية! ففي التلمود، وهو كتاب وضعه أحرار اليهود: «إن الأمميين (أي غير اليهود) هم الخمير الذين خلقهم الله ليركبهم شعبُ الله المختار، فإذا نفق منهم حمارٌ، ركبنا منهم حمارًا». وتبعًا لهذه النظرة لا مجال لأية علاقة تطبيع مع الأغيار (الغوييم) بحسب المصطلح اليهودي.

الثانية نظرة سياسية ضمن مخطط الحركة الصهيونية، والتي بلورها زئيف جابوتنسكي في مقاله الشهير «الجدار الحديدي» في العام ١٩٢٣ متحدًا عن ضرورة كَي الوعي العربي من خلال القوة وعدم السماح للعرب بإحراز أي نصر، حتى يصلوا إلى قناعة بعدم إمكانية هزيمة المشروع الصهيوني، وبالتالي أن يخضعوا لضرورة التعايش معه بحكم صيرورته أمرًا واقعيًا ليس بمقدرتهم تغييره.

تغلبت النظرة الثانية على الأولى مع تبني بن غوريون، الخصم اللدود للجابوتنسكية، مفهوم الردع المستوحى من جدار جابوتنسكي

الحديدي، أي بمعنى ضرورة إيصال العرب إلى قناعة بأنه لا جدوى من مهاجمة الكيان عسكريًا لأن الخسائر المتوقعة أكبر بكثير من الأرباح المرجحة.

مع انتقال الفكر الصهيوني من مرحلة التأسيس والأحلام، إلى مرحلة «دولة» الاحتلال والواقعية السياسية، والاصطدام بالمحيط العربي، وخاصة مع خروج النظام العربي الرسمي من المواجهة والوقوف بوجه الشعوب العربية، تعاظم الإحساس الصهيوني بغرابة كيانه عن نسيج المنطقة الاجتماعي والثقافي، وتعزز الخوف على مصير مشروعه، فانتقل إلى مرحلة «التطبيع» لتجاوز هذه المخاوف.

واقع التطبيع

يهدف التطبيع، كما يدل جذره اللغوي، إلى محاولة جعل وجود هذا الكيان طبيعيًا بين شعوب المنطقة، وضمن نسيجها الاجتماعي، بهدف الالتفاف على حتمية زواله في محاولة لتأبيد وجوده في فلسطين المحتلة.

كانت معاهدة كامب ديفيد فاتحة محاولات التطبيع العلني مع الأنظمة العربية، لكنها أسفرت عن خيبة أمل على المستوى الشعبي، وأثبت الشعب المصري بشكل عام صموده أمام تلك المحاولات، بل على العكس تنامت عقلية رفض التطبيع والتعاون مع الصهاينة رغم مرور أكثر من أربعة عقود على المعاهدة المذكورة، وهي تكاد تشابه

توصيات صهيونية

وبناء على هذه التطلعات، وسعيًا نحو تحقيقها من وجهة نظر العدو، قُدمت دراسة من معهد دراسات الأمن القومي الصهيوني (INSS)، في جامعة تل أبيب المحتلة، بإشراف يوئيل (جوئل) غوزنسكي⁽¹⁾، جملة توصيات سياسية، ويمكن اختصارها بما يأتي:

1- ضمن المدى الأوسع للسياسات الاقتصادية، يجب على «الكيان» إعطاء الأولوية للمبادرات التي تركز على تحسين ظروف جيل الشباب في هذه البلدان. وهذا عامل استقرار للدول العربية وعامل لتحسين صورة «الكيان» لديها.

2- محاولة إدخال مصر والأردن في الشراكة مع دول الخليج والمغرب والسودان، وخاصة في المجال الاقتصادي، ما يحقق مكاسب دبلوماسية ويقلل احتمال عدم الاستقرار داخل حدود «الكيان».

3- «للكيان» مصلحة كبرى في سوق دول الخليج، لكن يجب على رجال الأعمال الصهيونية والرواد تجنب الحماسة المفرطة وعدم مضايقة السوق هناك، وخاصة أنه سوق له خصوصية وهو مفتوح وترتاده عناصر معادية للكيان، الأمر الذي يتطلب الحذر، وخاصة في تسويق التقنيات الحساسة. وعلى رجال الأعمال الصهيونية التحلي بالمصادقية والامتثال للقوانين المحلية وتعلمها وتعلم متطلبات الثقافة المحلية.

4- الاستفادة من العرب الموجودين في فلسطين المحتلة وخاصة إتقانهم اللغة العربية وفهم ثقافة الدول المعنية وبالتالي ضرورة دمجهم في العلاقات النامية وفي الوفود الاقتصادية وامكانية الاستفادة من استثمارات هذه الدول في المناطق العربية في «فلسطين المحتلة».

5- في الساحة الفلسطينية يجب أن تكون اتفاقيات التطبيع حافزاً لمنع أي تصعيد عسكري (مع حماس وغيرها) أو تحويله إلى تصعيد محدود قصير الأمد من أجل تجنب تداعياته السلبية على هذه الاتفاقيات.

6- يجب على «الكيان» أن يشجع عناصر العالم العربي التي تقيم علاقات معه، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، على إظهار استعدادها للمشاركة في إعمار قطاع غزة من أجل كسب نقاط في واشنطن.

7- يجب على «الكيان» أن يعمل مع الولايات المتحدة للاستفادة من هذه الاتفاقيات لصالح تحسين صورته على الساحة الدولية وتحسين علاقاته مع الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا.

طبغًا المقال يلخص وجهة نظر العدو ممّا يسمونه بالتطبيع، وهو مفهوم يرمي إلى تعمية العيون حول حقيقة هذا المسخ الصهيوني وتركيبته الشاذة، وهو مفهوم «احتمالي» بكل ما للكلمة من معنى، ولا ينطلي إلا على كل ذي خفة في عقله أو خفة في انتمائه الوطني والديني والإنساني.

الكيان الصهيوني مخلوق هجين غريب عن نسيج المنطقة تبعًا للمقاييس الأنترووسوسيولوجية، رغم كل عمليات التمويه الاستيطانية والبوليتيكية، تحت عناوين الأمر الواقع والتطبيع والمصالح، لمواءمته مع محيطه، ومحاولة تأييد وجوده في بلدنا، خلافًا للقوانين والسنن الطبيعية والإلهية، وتجاوزًا عن العوامل التي تؤكد حتمية زواله، وتبشّرنا بيوم تُرسم فيه خريطة المنطقة في كل بقاع العالم وكتبه وقواميسه وهي تحمل وسم: «فلسطين»... فقط فلسطين.

هامش:

(1) د. يوئيل (جوئل) غوزنسكي: باحث أول في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، ومنسق ملف التعامل مع إيران والخليج في مكتب رئيس وزراء العدو للأمن القومي. تركز أبحاثه على الأمن والسياسة واقتصاد الخليج وتشمل أيضًا القضايا الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

التجربة الأردنية بخلاف ما شهدناه مع المعاهدات التي «اقتنصها» العدو مع دول عربية منذ حوالي العام (الإمارات، البحرين، المغرب والسودان).

حقق العدو مكاسب دبلوماسية وسياسية وتجارية من خلال هذه الاتفاقيات الأخيرة والتي تمت بفضل إدارة ترامب التي أتقنت لعبة «العصا والجزرة» مع الكيانات التي طُبعت مع العدو.

طبغًا كل هذه الكيانات هي كالكيان الصهيوني من ناحية كونها «مخلفات استعمارية» تتبع المايسترو الغربي الذي رفع بوجهها «عصا» التخويف من إيران ورمى أمامها «جزرة» جوائز الترضية بحسب كل نظام وما يعنيه، حتى تم الإعلان علانية عن هذه الاتفاقيات بعد دهر من علاقات الأبواب الخلفية.

ولكن ما هو رأي الصهاينة؟ وما هي تطلعاتهم؟

يرى المحللون الصهاينة أن ما جرى هو «انتصار وإنجاز سياسي هام» للكيان، ويبدون رضاهم عن نتيجة تجربة العلاقات مع الإمارات بخاصة التي تسير بشكل أسرع مقارنة مع بقية البلدان المطبوعة ويركزون على النجاحات على الصعيد التجاري والمالي لما للإمارات من مركز مرموق في هذا الإطار بخلاف المغرب والبحرين والسودان. وكذلك هناك انفتاح كبير على الصعيد الثقافي والشعبي مع الإمارات! أما مع المغرب والبحرين فهناك تنامٍ في العلاقات السياسية والدبلوماسية بخلاف الجانب السوداني الذي لم تشهد العلاقات الثنائية معه أي تغيير بعد «التوقيع».

تحديات التطبيع صهيونيًا

أما من ناحية تحديات عمليات التطبيع والتي يرى محللون صهاينة أن لها تأثيرًا سلبيًا على تسارع وتيرة الخطوات في العلاقات مع هذه البلدان، فقد لخصتها دراسة صهيونية بنقاط أربع:

1- سياسة الولايات المتحدة بعد سقوط ترامب وتغيّر نهج الإدارة الأميركية الجديدة.

2- القضية الفلسطينية وحساسيتها ورفض بعض الدول التطبيع أو تحجيمه قبل التوصل إلى حل نهائي لها.

3- القضية الإيرانية وخوف دول الخليج من المشروع الإيراني والإضرار بمصالحها، وبالتالي سعيها إلى علاقات متوازنة مع إيران والكيان بدل الارتماء الكلي في الحوض الصهيوني.

4- موقف الشارع العربي الذي يخالف الأنظمة الرسمية ويدعم القضية الفلسطينية ويعادي الكيان بنسبة عالية جدًا.

التطلعات الصهيونية

يرغب الصهاينة في تنامي علاقات التطبيع في اتجاهين اثنين:

1- تطبيع عمودي: أي تعميق العلاقات (سياسيًا وتجاريًا وثقافيًا وشعبيًا) مع الدول التي أقامت علاقات مع الكيان.

2- تطبيع أفقي: بحيث تنضم دول أخرى إلى إقامة علاقات مع الكيان بعد تذليل العقبات آنفة الذكر.

وفي الخلاصة الاستراتيجية لعلاقات التطبيع يتحدث الصهاينة عن هدفين كبيرين لها:

1- الأول تغيير مزاج الشارع العربي وجعله يتقبل وجود الكيان ضمن جغرافية المنطقة كأحد مكوناتها التي لا تقبل الجدل ولا المعارضة.

2- تقديم الكيان نفسه كدرع للدول العربية في مواجهة إيران ومشروعها وتقديم نفسه كبديل للغطاء الأميركي في حال خروج أميركا من المنطقة مستقبلًا، لتحويل وجوده إلى ضرورة للدول العربية.

التطبيع: نتائج ومخاطر

د. عماد عكوش - خبير اقتصادي ومالي لبناني

أما الاحتلال «الإسرائيلي» فلا يتعاطى مع التطبيع بوصفه هدفًا نهائيًا، بل كمرحلة من مراحل تعزيز موقعه للمواجهة اللاحقة، ولبواصل بعدها مساعيه الهادفة لفرض هيمنته المطلقة علينا، وفي هذه الحالة فإن التطبيع لا يعبر البتة عن واقع الحال، بل يخفي خلفه الكثير من الحقائق المضمرة.

تجارب التطبيع وانعكاساتها: مصر نموذجًا

لم تحقق مصر من التطبيع مع العدو «الإسرائيلي» إلا الخيبة، حيث أصبحت في قراراتها السياسية والاقتصادية مرتهلة للهيمنة الأميركية «الإسرائيلية». ومن خلال التطرق إلى مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والإنتاجية المصرية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل السلام وبعده نرى مدى التأثير السلبي على الاقتصاد المصري. تبدو التبعية الاقتصادية والسياسية جلية على العلاقات الاقتصادية المصرية «الإسرائيلية»، خاصة إذا ما عرضنا ما قام به البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأميركية من خلال استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة بغية جعل هيكل الاقتصاد المصري متسقًا مع متطلبات السلام الأميركي «الإسرائيلي». وحيث يمثل الناتج الزراعي ١٨٪ من الناتج القومي حاليًا، فقد كان في الستينيات والسبعينيات أكثر من ٥٥٪، ما جعل مصر تتسم بوصفها بلدًا زراعيًا. وقد أعقب توقيع معاهدة السلام المصرية «الإسرائيلية» انسحاب جزئي من الأراضي المصرية، لكن الكيان الصهيوني خلال فترة الانسحاب الأول صعد مطالبه وهدد بعدم الانسحاب من منطقة النفط (شعاب علي) ما لم تُنفذ مطالبه، وبالفعل تم مراده، فبات الكيان يمتلك حصة منتظمة من النفط المصري وصلت إلى أكثر من مليوني طن سنويًا يحصل عليها بسعر يقل عن ٥ دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق بالنسبة إلى النفط المصري. وفي الوقت الذي بقي فيه الكيان لعقود خلت يأخذ النفط المصري بسعر زهيد، ويستورد الغاز كذلك، ويكبد مصر خسائر جمة في ذلك، فقد شرعت حكومة الاحتلال بتصدير الغاز من احتياطياتها البحرية إلى مصر. كما أبرمت شركة «نوبل»، ومقرها الولايات المتحدة، وشركة «ديليك» «الإسرائيلية» صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار مع شركة «دولفينوز» المصرية لمدة عشر سنوات لتزويدها بـ ٦٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. بعد الاعتماد على الاستثمارات الخارجية والجهات الدولية بشكل أساسي في مصر، بدت تغييرات في البنية الاقتصادية المصرية، حيث تم الاعتماد على



تطبيع العلاقات مصطلح سياسي يشير إلى جعل العلاقات طبيعية بعد مدة من القطيعة لأي سبب كان، حيث تعود العلاقة إلى طبيعتها وكأن لم تكن هناك خلافات سابقة. لكن اليوم يتردد هذا المصطلح في سياق العلاقة بين متناقضين، كالاحتلال مثلًا والرافضين لوجوده، وهو يعني جعل العلاقة بينهما طبيعية.

إن التطبيع كإجراء يستلزم وجود تكافؤ بين الطرفين حتى يأخذ دلالاته الصحيحة، إذ إنه فعل ثنائي الاتجاه يقوم على التكافؤ والتبادلية، بينما التطبيع الحالي يسدي الخدمات في اتجاه واحد فقط، وهو اتجاه الاحتلال «الإسرائيلي». بناءً عليه، كيف يصح القول إن دولة عربية ما اليوم توقع اتفاقًا تطبيعيًا مع الجهة التي عملت ولا تزال تعمل لمصلحتها؟ فالدور الذي لعبته بعض الدول العربية ولا تزال في غير مكان خدمة لـ «إسرائيل» يسلبها صفة التكافؤ اللازمة لإبرام اتفاق تطبيعي معها. فهل يمكن للعلاقة بين العبد وسيده أن تصبح في ليلة وضحاها علاقة بين سيد وسيد؟ لكل ذلك فإن ما جرى بين بعض الدول العربية والاحتلال «الإسرائيلي» لا يعتبر تطبيعيًا وفقًا للمفهوم الذي أوضحناه، وإنما بعد عملية تقدم في الخدمات التي تقدمها الأولى للثانية.



عالية على مواجهتها وإسقاطها بتفعيل بدائل فاعلة قادرة على اختراقها أو بالحد الأدنى التغلب على تداعياتها في مجالات كثيرة. ولم تكن العقوبات الاقتصادية القاسية عائقًا حتى أمام تصدير النفط، حيث إن الأهمية الجغرافية لإيران أفشلت العقوبات على بيع النفط، كما إن نجاح بعض الدول كروسيا والصين في اختراق العقوبات شجّع دولاً أخرى كاليابان مثلًا على الاستفادة من مخزون النفط الإيراني ومشتقاته. وبينما كان ٤٦٪ من الإيرانيين من الفقراء في العصر البهلوي، وفقًا لوثائق البنك الدولي في عام ١٩٧٧ (حوالي ٦٠٪ من القرويين و٤٠٪ من سكان الحضر يعيشون تحت خط الفقر)، تظهر وثائق البنك الدولي (١٩٨٦-٢٠١٤) انخفاضًا كبيرًا في عدد الفقراء في إيران. وقد عملت الجمهورية الإسلامية بعد انتصار الثورة على توفير الكهرباء بنسبة ١٠٠٪، ونكرت ذلك دراسة صادرة عن مركز الاتحاد للأبحاث، أنه يوجد اليوم ١٠٨٥ مدينة و٢٣٢٠٦ قرية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢٠ مليون أسرة متصلة بشبكة إمدادات الغاز الضخمة.

مخاطر التطبيع الاستراتيجية

يبقى أن نشير إلى الخطر الاستراتيجي والذي تسعى «إسرائيل» من خلال التطبيع إلى تحقيقه وهو «إسرائيل» الكبرى. هي لم تستطع أن تحقق ذلك بقوة السلاح فعدلت خططها لتقوم بتحقيق هذا الحلم من خلال ربط اقتصادات كل الدول المحيطة لتجعلها في خدمة الاقتصاد «الإسرائيلي».

يضاف إلى هذا الحلم ملف أساسي تسعى «إسرائيل» إلى طرحه وبقوة وهو ملف التعويضات الخاصة باليهود الذي تركوا الدول العربية والإسلامية؛ فبينما تطالب السلطة الفلسطينية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار تعويضات من «إسرائيل» عن ممتلكات الفلسطينيين الذين هربوا أو أجبروا على المغادرة خلال إقامة «إسرائيل» الحالية، وتقدمت السلطة بوثائق بهذا الشأن إلى الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد، تقوم «إسرائيل» بتجهيز ملف ضخم من الدعاوى على الدول التي خرج منها اليهود خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ ولغاية اليوم، والتي تقدر قيمتها وفقًا لإحصاءاتها بأكثر من ٢٥٠ مليار. وفي الاحتفال الأول بهذه المناسبة قال رئيس الحكومة «الإسرائيلية» -وقتها- بنيامين نتنياهو: «إن الدول العربية التي لم تقبل أبدًا قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧ وإقامة دولة «إسرائيل» دفعت اليهود المقيمين فيها للمغادرة تاركين ممتلكاتهم، وسنعمل دائمًا على عدم نسيان مطالبهم».

وفي مارس/آذار عام ٢٠١٤ اعترفت كندا رسميًا بوضع اللاجئين لليهود المهاجرين الذين هربوا أو «أجبروا» على مغادرة الدول العربية لدى إعلان قيام دولة «إسرائيل». ويرى بعض المحللين أن «إسرائيل» تلوح بهذه القضية لتكون لديها ورقة تسامح بها في مفاوضاتها ضد طلبات التعويض الفلسطينية المتعلقة بالممتلكات التي أجبروا على تركها في «إسرائيل» الحالية.

إن الكيان الصهيوني، الدخيل على المنطقة العربية، الغريب عنها، والمغتصب للأرض والحقوق والثروات، يريد من التطبيع مصادرة التاريخ والجغرافيا والعقل والعاطفة والإرادة العربية، ويريد أن يفرض علينا أن نقبل باغتصابه وهيمنته على ثرواتنا، لذلك فإن مقاومة التطبيع وتشديد المقاطعة هما السلاحان اللذان تبقيًا لدى هذه الأمة.

الخارج لتغطية الفجوة الغذائية، القروض الميسرة والمنح، وبات من سمات الاقتصاد المصري الهيكل الهش والمكشوف للموارد. وقد ارتفعت معدلات الديون المصرية بشكل ملحوظ وخيالي. وقد قدمت الحكومة الأميركية قروضًا ميسرة ومساعدات مشروطة لقطاعات النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج، وهو ما مثل أداة للتدخل المباشر في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي، وأداة لتحديد اتجاهات التنمية وفق المخططات الاستراتيجية الأميركية و«الإسرائيلية». بناءً عليه بدأت أرقام اقتصاد مصر تتمظهر بشكل سلبي حيث تشير البيانات والأرقام الرسمية المتاحة، ووفقًا للبنك المركزي المصري، إلى ارتفاع جنوني للدين العام وصل إلى ١٣٤,٨٠ مليار دولار حتى آذار من العام ٢٠٢١. كما إن الديون الخارجية قفزت ٤٨٪ في غضون ٣٩ عامًا بحيث بلغت ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما الدين العام الإجمالي فقد تجاوز ٩٠ بالمئة.

خسارة معركة الغاز

إن مصر خسرت مليارات الدولارات من خلال تصدير الغاز إلى «إسرائيل» بثمن بخس في عهد مبارك، قبل أن تتحول إلى استيراده منها عبر صفقة بنحو ١٥ مليار دولار لمدة ١٥ عامًا. ولولا التطبيع ما كانت تحلم «إسرائيل» بتصدير غازها، ولظل حبيس البحر. وقد تم تبديد حلم مصر بأن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة بعد الاتفاق بين «إسرائيل» وقبرص واليونان على إنشاء خط «إيست ميد» الذي تدعمه أميركا لتخفيف اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، ليقتصر دور مصر على استقبال الغاز «الإسرائيلي» وتسييله في محطاتها.

تدهور القطاع الزراعي

على المستوى الزراعي المصري حدث ولا حرج، حيث إن التطبيع مع «إسرائيل» أدى إلى أضرار كبيرة في القطاع الزراعي بعد أن كان محرك الاقتصاد قبل ٤ عقود. ثم إن كثيرا من أمراض الزراعة المصرية جاء عبر «إسرائيل»، كسوسة النخيل، وحشرة فرو النحل التي دمرت المناحل المصرية، والمبيدات المسرطنة التي دخلت مصر في الثمانينيات والتسعينيات، ويؤكد الخبراء أنها دخلت عبر «إسرائيل» أيضًا.

كما إن «إسرائيل» استفادت من الخبرات المصرية الزراعية العريقة، إذ حصلت على أصناف القطن طويل التيلة وفائق الطول، وأجرت عليه تحسينات لتصل إنتاجية الفدان لديها إلى أكثر من ١٥ قنطارًا، في حين تخلفت إنتاجية الفدان في مصر إلى أقل من ٦ قناطير. وفيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية، فإن «إسرائيل» حصلت على أصناف متميزة من حيث إدرار اللبن من الجاموس المصري بسبب علاقاتها المتميزة مع وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، وقامت بتحسين هذه السلالة إلى معدلات فاقت الأصناف الموجودة في مصر.

تجربة خروج إيران من التطبيع

كانت حكومة الشاه بهلوي قد مؤلت نفسها ورهنت الاقتصاد الإيراني لبيع النفط الخام. في عام ١٩٧٦، شكّل النفط الخام ما يقرب من ٩٣ في المئة من صادرات إيران، لكن انخفضت هذه الحصة إلى حوالي ٦٣٪ في عام ٢٠١٦، حيث اعتمدت إيران على قطاعات اقتصادية حيوية، دون أن يكون نظامها الاقتصادي قائمًا على النفط فقط. إن تجربة الجمهورية الإسلامية مع الحصار والعقوبات، أفرزت قدرة



مقابلة

قصير: لرفع الصوت وتوعية الجمهور والنخب

رفع الصوت في هذا المجال وتوعية الجمهور والنخب ومراكز الدراسات والإعلام والرأي العام حول خطورة هذه المسألة التي تجري بهدوء وتجزئة، إذ تجري عملية التطبيع التربوي بطريقة ممنهجة على دفعات بسيطة ومجزأة، وأحياناً مقنعة عبر حذف ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي - «الإسرائيلي» دون إضافة ما له علاقة بـ«إسرائيل»، ثم تبدأ خطوة ثانية بعد سنين بإضافة أو تغيير خرائط ووضع اسم «إسرائيل» عليها مكان فلسطين، أو كما جرى في بعض الدول العربية من وضع تعريف لمدينة القدس يذكر فيه أن القدس هي عاصمة «دولة إسرائيل». إلى هذا المستوى وصل التشويه في التاريخ.

ما هي أهمية التنسيق مع اتحاد المعلمين العرب في مواجهة التطبيع التربوي؟

بعد جمع هذه المعطيات تباحثنا مع اتحاد المعلمين العرب، وهو اتحاد يشمل معظم الدول العربية (١٧ دولة من أصل ٢٢)، يمثل حسبما يقول الأمين العام للاتحاد الأستاذ هشام مكحل، أكثر من مليوني معلم عربي. والمعلمون العرب المنتمون لهذا الاتحاد أو الاتحادات التابعة له هم معلمون للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وفي بعض الدول يشملون أساتذة الجامعات، وبالتالي فالإتحاد ليس فقط اتحاداً لمعلمي المدارس فقط.

وقد اعتبرنا أن التعاون بين المركز وبين اتحاد المعلمين العرب فيه مصلحة كبيرة في مواجهة التطبيع التربوي، نظراً لأهمية

لا تقتصر جهود التطبيع مع الكيان الصهيوني على منحى واحد دون آخر من مناحي الحياة؛ فبالتوازي مع عمليات التطبيع السياسية والاقتصادية والرياضية التي تنخرط فيها أنظمة عربية عديدة، تجري عملية التطبيع التربوي بطريقة ممنهجة وعلى دفعات بسيطة ومجزأة. وإلقاء الضوء على عملية التطبيع التربوي وإظهار مدى أهميتها ونتائجها الخطرة جداً على هوية الأمة العربية والإسلامية، أجرى «الناشر» الحوار التالي مع المدير العام لمركز الأبحاث والدراسات التربوية د. عبد الله قصير.

ما المقصود بالتطبيع التربوي؟

المقصود بالتطبيع التربوي العمل على اختراق الوعي لدى الجيل الناشئ ومحاولة تشويه تاريخ الصراع العربي - «الإسرائيلي» وتبرير الوقوف في وجه مقاومة العدو «الإسرائيلي» وتهيئة الجو للتحالف معه وخلق عدو مصطنع وغير موجود هو الجمهورية الإسلامية في إيران كبديل عن عدو الأمة العربية والإسلامية. يريدون تغيير التاريخ والجغرافيا وتغيير الرأي العام العربي والإسلامي.

كيف تجري عملية التطبيع التربوي؟

منذ أكثر من عام أجرينا عملية مسح بالتعاون مع بعض المعلمين العرب ليزودنا كل بلد عربي بما تتضمن مناهجه من عمليات تطبيع، والمناهج التي تُلحظ فيها عمليات تطبيع.

جمعنا معطيات، ووجدنا أن هذه المعطيات كبيرة وخطيرة تستدعي

“

مركز الأبحاث والدراسات التربوية، هو مركز يعنى بالفكر التربوي ودعم المؤسسات التعليمية والتربوية في موضوع تطوير المناهج. أُسس منذ أكثر من ثماني سنوات، ولديه نحو عشرين إصداراً من الكتب التربوية المتنوعة، ويصدر مجلة نصف سنوية تعنى بالفكر التربوي والمقارن، وهي مجلة ليس لها مثيل على الساحة اللبنانية ولها مثيلات عربية لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة.

”

صوت الأردن يصدح: لا للتطبيع

فراس السعدي - كاتب أردني

تشهد الساحة العربية مساعي حثيثة تقودها بعض الأنظمة، لفرض التطبيع مع العدو «الإسرائيلي»، كأمر واقع على الشعوب. غير أن الشعوب، كما في الأردن ومصر والمغرب، أعلنتها صريحة وواضحة أنها ترفض التعايش مع واقع هجين، لا يشبه قيمها ومبادئها ولا حقيقتها التاريخية.

في الأردن، تشهد الساحات العامة، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي، على نبض الشارع الحقيقي الرافض للتطبيع مع العدو الصهيوني. فالشعب الأردني الذي لا يزال يرفض «السلام» مع المحتلين، نظم هبات عديدة في مواقف مختلفة تؤكد رفضه، وتثبت هواه ومبتغاه، كالرفض الواسع بعد إعلان اتفاق التعاون المشترك في مجال الطاقة والمياه بين الأردن و«إسرائيل»، والذي وقع في الإمارات بحضور المبعوث الأميركي لشؤون المناخ جون كيري، في تشرين الثاني ٢٠٢١. يرى الأردنيون بإصرار أن «ماء العدو احتلال» وأن «التطبيع خيانة»، وهم المدركون لخطورة مثل تلك الخطوات على الوضع السياسي والاقتصادي للأردن.

عدد كبير من الأحزاب الأردنية والنقابات والفعاليات الشعبية يعتقدون أن الاتفاق بين الأردن و«إسرائيل» يشكل خطراً وجودياً على بلدهم، ويحذرون من أن المزيد من التشبيك الاقتصادي بين أنظمة التطبيع والعدو «الإسرائيلي» يعني رهن مصير الدول العربية بيد الصهاينة، وهو ليس فقط مجرد بيع للقضية الفلسطينية.

وبعد ما مرّ به وطننا العربي من خلال أنظمتها الرجعية، من وحل التطبيع، علينا أن نقف عند مجموعتين من الأسئلة:

المجموعة الأولى: أين نهاية ماراتون التطبيع الذليل هذا؟ وهل الكيان الصهيوني، الذي اكتفى بالتنسيق والترتيب لهذا الماراتون، هو من سيتوج فائزاً كالعادة، ومن ثم يجلس في أرضنا المحتلة ويعيد ترتيب أي نظام خاضع أكثر وأي نظام مرتهن أكثر وأي نظام وقح أكثر وجميعهم في نظر الشعوب والوطنية خاسرون؟

المجموعة الثانية: هل كل هذا الرفض الشعبي إزاء الانجرار وراء العدو لا يشكل موقفاً يجب على الأنظمة الرضوخ له، أم أن كل هذه الهبات الشعبية والصراخ وجعاً من أجل أوطانهم هباء منثور؟ هل الشعوب شقافة لا تُرى إلا حين ينفد صبر الكلام؟ وهذه المجموعة الثانية من الأسئلة لا زلنا نبحث عن الطرف المفوّض تقديم إجابات واضحة عنها.

ربما الساسة لم يعلموا بعد أن النوق إن صُرمت فلن يجدوا لها لبناً، ولن يجدوا لها ولداً. لكن روح الشعوب الحرّة التي نراها في كل موقف وكل مناسبة تشي بأن النصر قادم والصمود على المبادئ واجب. وقد تجسّدت هذه العزيمة في مختلف بقاع الوطن العربي الكبير؛ فما شاهدناه من المنتخبات العربية في كأس العرب، كالجزائر وتونس والأردن، وغيرها من الفرق التي رفعت علم فلسطين بدلاً من أعلام بلادها، وذلك الجمهور الذي نسي فريقه الذي جاء ليسانده وهتف لفلسطين بملء حنجرتة الحرّة، يعكس صورة من صور الإصرار الشعبي على حفظ فلسطين بعيداً من مخططات التوطین الرسمية. هذه العزيمة ستتلور ذات يوم وتنجينا من الهزيمة. أما بخصوص أصحاب المكاسب من أجل المناصب، فنذكّرهم بأنّها لو دامت لغيرهم لما وصلت إليهم.

تبقى كلمة العربي الحرّ في أي مكان وزمان دليلاً واضحاً على أن هذا الكيان الغريب لن يكون في أي يوم أو مرحلة جزءاً من ترابنا العربي، فهو سيرحل عاجلاً أم آجلاً بتأثير من فعل الرفض الشعبي، وسترحل معه أدواته الخبيثة التي لم ولن تستطيع نزع الوطنية وحبّ الوطن من رحم أمهات الأحرار العرب.

وخطورة هذا الموضوع، لأننا نعتبر أن التطبيع التربوي من أخطر أنواع التطبيع لأنه يدخل إلى المناهج التعليمية والتربوية ويساهم في تربية الناشئة سواء في المدارس أو الجامعات وفي صياغة هوية جديدة للمتعلم في عالمنا العربي، فإننا كانت الأجيال السابقة أجيالاً رافضة للتطبيع كونها عايشة حقيقة «إسرائيل» وهمجيتها وجرائمها ومجازرها عبر عشرات السنين من الصراع، سواء في حرب ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ أو ٢٠٠٠ أو ٢٠٠٦ أو ٢٠١٤ وغيرها، فالיום توجد أجيال جديدة لم تشهد هذه الحروب ولم تتعرف بشكل مباشر وعملي إلى الطبيعة العدوانية للعدو «الإسرائيلي»، لذلك قد تنطلي على هذه الأجيال لعبة التطبيع في المناهج التربوية، وبالتالي هم يريدون أن يكسبوا جيلاً جديداً يكون لديه التطبيع وقبول وجود «إسرائيل» بين الدول العربية أو التحالف معها مقبولاً لدى الجمهور أو الرأي العام.

ما هي الغاية من المؤتمر الإسلامي العربي لمناهضة التطبيع التربوي وما هي أهدافه؟

نظّم مركز الأبحاث والدراسات التربوية واتحاد المعلمين العرب، برعاية وزير الثقافة اللبناني محمد وسام المرتضى، في كانون الأول ٢٠٢١، المؤتمر الإسلامي العربي لمناهضة التطبيع التربوي، شارك فيه تسع شخصيات، منهم من الوطن العربي (مصر - الجزائر - تونس - المغرب - لبنان - فلسطين - الأردن - سوريا - البحرين - العراق)، واثنان من دولتين مسلمتين هما إيران وباكستان.

وقد حاولنا من خلال المؤتمر تحقيق مجموعة أهداف هي:

الهدف الأول: إلقاء الضوء على عملية التطبيع التربوي وإظهار مدى أهميتها ونتائجها الخطرة جدّاً على هوية الأمة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني: فضح العمليات التطبيعية التي تجري أحياناً في الخفاء أو بهدوء أو بتدرّج.

الهدف الثالث: توعية الرأي العام حول خطورة هذا الموضوع وأهميته والوقوف في وجهه ورفضه.

الهدف الرابع: البحث في السبل وتوفير الإمكانيات وتنسيق الجهود في مسألة مواجهة التطبيع التربوي.

وعلى هذا الأساس جرى الاتفاق على أن لا يكون المؤتمر نهاية الطريق، بل هو بداية الطريق والخطوة الأولى على أن يتبعها مباشرة تشكيل لجنة تنسيق بين كل المعنيين والمهتمين بمناهضة التطبيع التربوي، على أن يكون نواة هذه اللجنة مركز الأبحاث والدراسات التربوية واتحاد المعلمين العرب، وينضم إليهما كل النقابات والاتحادات والمراكز والجمعيات التي تعنى بمناهضة التطبيع التربوي لنشكّل معاً بالتعاون والتنسيق والتكامل في الجهود جبهة واحدة في مواجهة عملية ونتائج هذه العمليات التطبيعية.

التطبيع

بين الضغوطات الخارجية والأيدي المحلية

د. زكريا حمودان - مدير المؤسسة الوطنية للدراسات والإحصاء - رئيس التجمع الوطني للتنمية ونشر الديمقراطية

القبليّة في المملكة بأنها تسير مرغمة عنها لا بإرادتها، لذلك كانت الحرب الشرسة على حزب الله الذي لم يعد فقط الحصن المنيع في محاربة «إسرائيل» ودعم الفصائل الفلسطينية، بل هو عقدة لحلفاء الكيان الصهيوني الجدد وثروة قومية إسلامية - عربية تحمي شرف الأمة من بيع القضية الفلسطينية.

الضغوطات الداخلية للسير نحو التطبيع

يعتقد البعض أن نريعة الفساد هي سبب خروج القوات اللبنانية من حكومة سعد الحريري الأخيرة بعد تحركات ١٧ تشرين الأول، ويعتقدون أن الثورة على الفساد تكون عبر سفارة الولايات المتحدة الأميركية في عوكر حيث وكر الفساد وسرقة الشعوب. لكن حقيقة الأمر أن برنامج مسار التطبيع بدأ من هناك بالتزامن مع البرنامج الخليجي والتحريض على المقاومة الإسلامية في لبنان وعلى كل مقاوم شريف. هذا التحريض المحلي ترافق وضرب الليرة اللبنانية في الداخل من خلال أدوات جاهزة للخدمة، حيث كان مصرف لبنان والمصارف جاهزة لخوض معركة الحرب على المقاومة والترويج لعناوين السلام.

بين مصرف لبنان والمصارف تركيبة من الفساد غير محدودة، وقيمتها تصل إلى ١٥٦ مليار دولار (٦٤ مليار دولار عبارة عن سندات خزينة باليرة اللبنانية، ٢٣ مليار دولار سندات يورو بوندز للداخل اللبناني (مصرف مركزي ومصارف)، و٦٩ مليار دولار فجوة حسابات مصرف لبنان).

من يعتبر أن الفساد كأداة، أو المصرف المركزي والمصارف، أو حكومة سعد الحريري وما بعدها، هي سبب الأزمة فيكون مخطئاً، فالأزمة اليوم تدور في فلك التطبيع، وكل ما تم ذكره أدوات للأزمة وللتطبيع معاً.

اليوم يعيش لبنان معركته مع التطبيع، بين الداخل الحاضر بجزء كبير منه لتلبية مطالب دول الخليج التي تدفعنا باتجاه التطبيع، وبين الخارج الذي تصب جميع مصالحه في سبيل التطبيع، ولن نسلم منهما سوى بزوال هذا الكيان المغتصب للأرض والانتصار للقضية الفلسطينية من الخونة والعملاء، صهاينة اليهود والعرب.

تشتد الحملة على لبنان بين خارجية وداخلية بهدف إقصائه من ساحة الصراع مع «إسرائيل» وصعوده ركب المطيعين الجدد. هذه الحملة الشرسة تؤثر بشكل مباشر في كل تفصيل في حياة المواطن اللبناني، وتسيطر على جزء كبير من انشغالاته ليصبح بعدها باب التطبيع هو الخيار الأوحده أمامه. ويشارك في هذه الحملة أطراف في الخارج والداخل، ويلعب مختلف الأطراف في هذه الساحة دورهم بامتياز، الأمر الذي شرّنه الساحة اللبنانية خلال أشهر، بشكل تدريجي ومتسارع.

الضغوطات الخارجية للسير نحو التطبيع

يستمر الخارج بتنفيذ أجندته الخارجية للسير نحو التطبيع منذ العام ٢٠١٨، يوم استقبل السلطان قابوس رئيس مجلس وزراء العدو «الإسرائيلي» تتهناهو، مروراً بإطلاق حراك ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠١٩، وصولاً إلى تطبيع من طبع من دول الخليج وضغط سعودي على لبنان من أجل التطبيع لكي يستطيع أن يجد السعودي مبرراً له يقوده نحو التطبيع.

بعد ضغوط خارجية قادتها الولايات المتحدة الأميركية في الداخل اللبناني من أجل تحقيق خرق في انتخابات العام ٢٠١٨ وفشلهم بذلك بسبب عدم وجود حاضنة شعبية لخطابهم الفارغ من أي مضمون يُقنع الناس، بدأت ضغوطات الخارجية الأميركية وبعض الفاعلين العرب في الداخل اللبناني في حراك ما سُمي بـ١٧ تشرين الأول.

بالتزامن مع تحريك الساحة اللبنانية محلياً من قبل بعض أدوات الداخل، كانت الساحة العربية تسير بشكل تدريجي نحو التطبيع، حيث تفاضت الإمارات العربية المتحدة عن جميع أشكال الحياء وتوجهت نحو التطبيع، وسارت معها البحرين والمغرب، وتحضر سلطنة عمان وقطر وتبقى السعودية مُحرجة.

بعد الضغط الأميركي العربي ماليّاً على لبنان والتخلي كلياً عنه، وتحريك حاكم مصرف لبنان والمصارف من أجل تعزيز انهيار الليرة اللبنانية، دخل الإعلام اللبناني وبعض الجمعيات في أجواء الترويج للتطبيع ليصبح أداة جديدة من أدوات الخارج التي تعمل في الداخل اللبناني.

بالتزامن مع الضغوطات الخارجية باستخدام الأدوات الداخلية، برز القرار الخليجي بمقاطعة لبنان بشكل كامل عند أول مفترق طرق، فأنت

أزمة الخليج مع لبنان بذريعة تصريحات سابقة لوزير الإعلام جورج قرداحي. الملفت في هذا الأمر أن التصاريح السعودية والخليجية نسيت تصريحات الوزير قرداحي التي على أساسها نشأت الأزمة في جميع تعليقاتها على المقاطعة الخليجية للبنان، وركزت على عنوان وحيد «سيطرة حزب الله على لبنان». هنا يُطرح سؤال وحيد، هل دول الخليج هي العدو الحقيقي لحزب الله -رغم عدم عداء حزب الله لأي من هذه الدول- أم أن دول الخليج اليوم باتت تخوض معركة «إسرائيل» مع لبنان بالنيابة عن «الإسرائيلي»؟ وهل انتقلت بعض الدول العربية المُطبعة من مرحلة التطبيع إلى معركة خوض معارك «إسرائيل» بالنيابة عنها؟ وما هي مصلحة السعودية في خوض هذا الصراع العنيف ضد شعب لبنان ومقاومته؟

السعودية تحديداً تسير في ركب التطبيع لكنها لا تستطيع أن تُطبع. هي يجب أن تكون آخر من يُطبع لكي تُقنع المجموعات



التطبيع يبصمته الخليجية.. ابحثوا عن السعودية

إسراء الفاس - صحافية لبنانية

للتطبيع مع الجانب الإسرائيلي، ولعقد لقاءات بين مسؤولي الطرفين. وفي صيف العام ٢٠٠٦، بينما كانت الصواريخ «الإسرائيلية» تكس المجازر والدمار في لبنان، كانت الإمارات تفتتح مكتبًا للعلاقات التجارية بينها وبين كيان العدو في دبي وتبرم الصفقات معه في مجال الشحن البحري فاتحة أمامه موانئ دبي. لم تقتصر الخطوط المفتوحة بين الجانبين على هذا المجال موضوع التنسيق الأمني كان حاضرًا، إحدى نتائجه على سبيل المثال لا الحصر عملية اغتيال القيادي في كتائب عز الدين القسام محمود المبحوح في أحد فنادق دبي صيف العام ٢٠١٠.

ما الذي استدعى خروج هذه العلاقات إلى العلن بصورة قطعت فيها الإمارات صلتها بالشوارع العربية والإسلامية؟ الدراسة التي أعدها معهد البحوث الاستراتيجية في المدرسة العسكرية في باريس، في تشرين الثاني/نوفمبر، بعنوان: «دول الخليج و«إسرائيل» بعد اتفاقيات إبراهيم»، تقدم إجابة، فتعتبر أن الخطوة أتت مدروسة جيدًا، أراد منها محمد بن زايد «ممارسة تأثير دبلوماسي أكثر فعالية على البيت الأبيض. وقد خطت لذلك القرار مستشاره المقرب يوسف العتيبة، سفير الإمارات العربية المتحدة في واشنطن. أثناء الأزمة مع قطر، قامت الدبلوماسية الإماراتية، بمساعدة السعودية، بتمويل شركات اتصالات وعلاقات عامة أميركية وثيقة الصلة بـ«إسرائيل» وبالدائرة المقربة من الرئيس ترامب. وقد ساعدت العلاقة القوية بين السفير الإماراتي وصهر الرئيس ترامب جاريد كوشنر، في إقناع الرئيس الأميركي بتبني السردية الإماراتية، حيث وضع هذا الأخير جماعة الإخوان المسلمين على قائمة المنظمات الإرهابية في نيسان/أبريل ٢٠١٧»، وكان على الإمارات أن تقدم المقابل، إنجاح خطة ترامب المعروفة بصفقة القرن، وعندما فشلت كانت اتفاقيات التطبيع، التي أقرت الدراسة نفسها «أنها لا تقدم جديدًا على صعيد دفع عملية السلام»، بمعنى أنها ورقة غير مؤثرة على مستوى الصراع العربي «الإسرائيلي» كون المشيخات الخليجية المطبوعة حجزت فيه مكانها مبكرًا، لا في الوسط بل كطرف يمتن الخيانة فعلًا، وإن لعنها قولًا.

وبحسب الدراسة نفسها فإن الجديد الذي تقدمه اتفاقيات التطبيع هو السماح لـ «إسرائيل» بالحضور «في شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي»، في مواجهة «التهديد الإيراني» المتنامي. هي السردية الممولة والمعتمدة خليجيًا منذ سنوات، على سكة تبرير كل صور الخيانة. كلما انغمس الخليجيون في خيانة أكبر، كان التهويل من «البعبع الإيراني» واحتلاله لعواصم عربية، وهيمنته على قرار حكومات في المنطقة، ومد الكاسح الذي يدفع العرب لأحضان «الشیطان» حتى وإن كان «إسرائيليًا». ألم يكتب هذا بصراحة في صحف السعودية، وردده المقربون من ابن زايد في تغريداتهم، واستنسخته صحف البلاط البحريني؟ ألم تتبَّه الذمم الناقصة وتعممه في خطابات تؤكد يومًا ارتزاقها للرجعية التي تعادينا منذ قررت أن وجودها أهم منّا جميعًا؟



في ستينيات القرن الماضي كتب المفكر الجغرافي المصري جمال حمدان: «إلى هذا المدى وصلت الرجعية العربية: اشترت بقاءها هي بقاء «إسرائيل» وضياع فلسطين، وكانت لكي تعيش على استعداد لأن تصل إلى حد التحالف مع الشيطان. إننا لا نحارب «إسرائيل» وحدها ولا الاستعمار خلفها ولكن الرجعية العربية معهما على حد سواء». وفي حقبة السبعينيات كان قلم الأديب والمناضل الفلسطيني غسان كنفاني يضرب في الرجعية نفسها. في مقال نشره في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، افتتح كنفاني مقاله المعنون بـ«الحلف السري بين السعودية وإسرائيل»، بالقول: «لا يتمثل التواطؤ غير المكتوب بين السعودية وإسرائيل فقط في حقيقة أن النفط العربي يضح من السعودية إلى الشرايين الأوروبية تحت الحماية «الإسرائيلية»، بثمن يدفعه النظام السعودي نقدًا لجعل «إسرائيل» قادرة على توفير حماية أفضل، في الأرض السورية المحتلة لمصالح الإمبريالية، ولكن يتمثل أيضًا في الأبناء التي تقول إن أرامكو، بالاتفاق مع الحكام السعوديين بالطبع، فقد وافقت سرًا على إعطاء «إسرائيل» ما قيمته ٢٠ مليون».

تختصر كلمات حمدان وكنفاني الكثير، لنقول إن العلاقات بين دول خليجية والكيان الصهيوني لا ترتبط باتفاقية التطبيع الموقعة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. الخطوط المفتوحة تستبق المصافحات العلنية تحت سقف البيت الأبيض، ومنها ما تم توثيقه أو تسريبه إعلاميًا، من لقاءات رسمية على هامش مؤتمرات دولية، إلى زيارات لأفراد من العائلات الحاكمة أو لمستشارين للأراضي المحتلة، إلى التنسيق الأمني الذي سهل عمليات تصفية مقاومين، وأكثر.

الإمارات ومقايضة ترامب

إماراتياً، تعود جذور العلاقات المفتوحة مع «إسرائيل» إلى العام ١٩٩٤، وفق ما ينقل سفير الكيان الإسرائيلي في ألمانيا، جيرمي إيسخاروف، بصفته أول دبلوماسي إسرائيلي يلتقي مسؤولاً إماراتياً، وهو جمال السويدي الذي كان يعمل مستشاراً سياسياً لولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، وقد أنشأ وقتها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي كان يُستخدم قناة خلفية

الوقت الذي كانت الصورة تُلتقط للإمارات، كانت السعودية تُحرك إمكانياتها خلف الكواليس، ل يبدو التطبيع مع «إسرائيل» بصورة المرحب به والمقبول عربيًا وإسلاميًا، يجر دولاً إليه مهدفًا الطريق للعبور العلني للسعودية، على مبدأ القبول بالأمر الواقع بعدما سبقها إليه الجميع.

بالتهديد كانت تجر السعودية الآخرين، فتخب هنا وتنجح هناك؛ في باكستان، لوحت السعودية بترحيل العمالة الباكستانية من أراضيها واستعادة قرض بقيمة مليار دولار كانت قد منحتة لإسلام آباد في العام ٢٠١٨، دون أن تتمكن الضغوط من تحقيق الهدف. واستخدمت الاستثمارات كورقة ترغيب لأندونيسيا وجيبوتي، بلا نتيجة تذكر، في الوقت الذي تمكنت فيه الجهود السعودية من جر كوسوفو والمغرب والسودان لإعلان التطبيع. وكانت تقارير صحفية «إسرائيلية» ذكرت أن السعودية تعمل على دفع الدول العربية والإسلامية للتطبيع مدرجة أسماء عشر دول منها: النيجر ومالي وموريتانيا وجزر القمر وبروناي وبنغلادش والمالديف.

خطوة خلف أخرى كانت تذهب السعودية إلى تطبيع لن يكون مستهجنًا، بعد سلسلة خطوات ومواقف وتقارير صحفية هيأت الأرضية، وبات التطبيع مقترنًا بصورة عهد ابن سلمان. من لقاءه برئيس الحكومة «الإسرائيلية» السابق بنيامين نتنياهو بمدينة نيوم السعودية، اللقاء الذي سربه الإعلام «الإسرائيلي» وذكر بعده استياء الرياض من هذا التسريب، إلى التصريحات الرسمية المتتالية، التي لم يكن أولها وصف بندر بن سلطان للمواقف الفلسطينية الرافضة لاتفاقيات التطبيع الخليجية بأنها «تجرؤ هجين» وغير مقبول، تلاه بعد أشهر تصريح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان الذي قال إنه «لا يعرف ما إن كانت هناك صفقة تطبيع وشيكة بين بلاده و«إسرائيل»»، وإن «التطبيع سيحقق فوائد هائلة للمنطقة كلها»، ومؤخرًا موقف المندوب السعودي لدى الأمم المتحدة من أن الرياض مستعدة للتطبيع شرط تطبيق تل أبيب «مبادرة السلام» (التي طرحت عام ٢٠٠٢).

لماذا قد يبدو ذلك مستغربًا؟ هذا هو السؤال المنطقي. هل هناك من لم يرَ عبر الشاشات صور محمد بن سلمان تُحرق في ساحات فلسطينية في محاكمات شعبية للرجل لم تجرؤ عليها الحكومات؟ هل هناك من لم يقرأ عن الضغوطات «الثقيلة جدًا» التي مارسها ابن سلمان ضد الأردن والسلطة الفلسطينية لجرهما من آذانها للبصم على تصفية كاملة للقضية الفلسطينية، بالموافقة على صفقة القرن؟

في شباط/فبراير ٢٠١٩، استقبل الملك السعودي رئيس السلطة الفلسطينية، صوّرت الشاشات السعودية الحدث على أنه في إطار موقف المملكة الملتزم بدعم القضية الفلسطينية، إلا أن الوقائع التي سربتها المصادر الفلسطينية لصحيفة «القدس العربي» لاحقًا كان تثبت العكس تمامًا. يومها تلقى محمود عباس رسالة واضحة من الملك الهرم، الذي لوح بقطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية بحجة أن بلاده ستعرض لضغوطات من قبل إدارة ترامب في حال واصل الفلسطينيون رفضهم التعامل مع صفقته. هكذا هي السعودية والمال توظفه ترغيبًا وترهيبًا، وهو السيناريو نفسه الذي اعتمده لإنجاح أوصلو في العام ١٩٩٣. والمعلومات كشفها كتاب إسرائيلي بعنوان «لماذا السلام؟ الدوافع السياسية لانضمام منظمة التحرير الفلسطينية لعملية أوصلو» للباحث الصهيوني شمعون كارمي، الذي أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية اضطرت لتوقيع اتفاق أوصلو بعدما رفعت السعودية التمويل عنها وأدخلتها في أزمة كبيرة.

أمام واقع التزامات السعودية تجاه تصفية القضية الفلسطينية، تحضر الحقائق بالجملة، تتكسد والتاريخ يكرر نفسه، تنغمس السعودية في مشاريع التآمر على الأمة ويقف أبناء الشعوب العربية يرددون ما كتبه غسان كنفاني في حقهبة لم تشهد محمد بن سلمان لكن شهدت خيانة سلالته: «السعودية وراء كل خيانة، وإنها وقعت خيانة في أي مكان فابحثوا عن السعودية».

وبعيدًا عما نهبت إليه الدراسة الفرنسية، عندما يحضر الحديث عن الجزئية الإماراتية لا شيء يعلو على المؤرق لابن زايد؛ «الإخوان المسلمين». وللعداء الشرس هذا أسبابه، فرغم انحسار التأيد المعلن للتيار الإسلامي بموجب إجراءات السلطة، إلا أن نزوة صعود التيار الإسلامي في الإمارات في حقهبة الثمانينيات حتى بدايات التسعينيات والتأثير الذي سجلته أنشطة هذا التيار ونفوذ في المؤسسات التربوية وبين الجيل الشاب، كانا مزعجين ومخيفين بالنسبة لأبناء زايد تحديدًا. ومع عودة صعود نجم التيار الإخواني إقليميًا، بدعم تركي - قطري، بعد موجة ما عرف بـ «الربيع العربي»، كان مجمل التحركات الإماراتية يصب بثقله في كل مكان ممكن أن يحجم هذا النفوذ، في دعم الإمارات لفصائل معارضة سورية ضد أخرى، أو في إمداد الإعلام المصري للضرب بصورة الإخوان، وإسناد عبد الفتاح السيسي لاحقًا، أو في تخندقها لبيبيًا أو يمنيًا. بلا استطراد هي سياسة عدا مستحکم لم تعدم فيها الإمارات وسيلة إلا واستخدمتها، حتى أشهرت عداها لكل ما يلتقي مع الإخوان في خانة «الإسلام السياسي».

لم تقف دوافع الإمارات هنا، بل نهبت للتوقيع على الاتفاقية مدفوعة بوعود أميركية - «إسرائيلية» بالسماح للإمارات بالحصول على مسيرات مسلحة وعلى ٥٠ مقاتلات الشبح F-٣٥، التي لا تزال قضية بيعها إلى الإمارات عالقة إلى اليوم رغم خروج تأكيدات من واشنطن عن التزامها المضي قدمًا في الصفقة. كما أن مشروعات مشتركة في مجالي السياحة والبنية التحتية، لا سيّما في المدن الساحلية المطلّة على البحر الأحمر، حيفا وإيلات، وكذلك سقطرى، وتوسيع التعاون التجاري بين الجانبين كانت تدخل في حسابات الإمارات، التي سرعان ما حجزت لها مكانًا في منتدى غاز شرق المتوسط يعول عليه الإسرائيليون كثيرًا ويفسر الصراعات المحتدمة اليوم في المنطقة.

البحرين والتطبيع: مجرد ريتويت

ماذا عن الدوافع البحرينية؟ هل يمكن أن تسقط عليها الاعتبارات الإماراتية؟ تمامًا لا! فالتيار المحسوب على الإخوان المسلمين لا يشكل تهديدًا، بل على العكس شكل رافعة وإسنادًا لنظام يتنفس على الفرز الطائفي واستعداد الشيعة. كل التيارات الإسلامية وغير الإسلامية معززة في البحرين لناحية المكتسيات، طالما أن الجدل مستمر في المكوّن الشيعي ذي الاعتبار الديموغرافي والانتماء الأصيل لبلد تجهد سلطته في محاربة الحقائق الديموغرافية بحملات تجنيس سياسي على أساس طائفي. يسقط هنا أكبر الاعتبارات إماراتيًا. وفي الحقيقة كل الاعتبارات السابقة تسقط أيضًا. في الخصوصية البحرينية، اعتبار واحد يسود: الضغط السعودي. وهنا يذكر معهد البحوث الاستراتيجية في باريس أن البحرين لم تسع «إلى التقارب مع إسرائيل، رغم وجود تعاون وثيق بين الدولتين في المجال الأمني... حيث فُرض عليها التطبيع مع «إسرائيل» في أعقاب الإعلان الإماراتي في ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، وتحت ضغط من محمد بن سلمان ودونالد ترامب، والذي كان متلهفًا لتحقيق نجاح دبلوماسي للتغطية على فشل «صفقة القرن» التي دبّرها صهره»، هذه هي حدود القصة في البحرين.. مجرد ريتويت!

السعودية «وراء كل خيانة»

وعلى الرغم من أن اتفاقية التطبيع أو ما يُطلق عليه «اتفاقية أبراهام» لم تتضمن توقيعًا سعوديًّا، إلا أن البصمات الخليجية كانت تتطابق مع تلك التي تعود لمحمد بن سلمان، الرجل الذي وُصف بكونه واحدًا من أبرز عرابي التطبيع بنسخته الأخيرة، إلى جانب محمد بن زايد. لكن ماذا عن الدوافع؟ من ضمان العرش، إلى تكريسه كملك قوي بإسناد أميركي ينتشل أمير الحروب الخاسرة من كل مستنقعائه، إن لم يخضها بدلًا عنه. ومقابل هذين العنوانين كان محمد بن سلمان مستعدًا لأن يقدم كل شيء، حتى أنه وهب نفسه بالكامل للأميركيين، يتلقى إهانات رئيسهم أمام الإعلام بابتسامة يجهد في أن تبدو واسعة وواضحة. انقلب محمد بن سلمان على إرث آل سعود في الداخل كليًا، مغتيرًا وجه بلاد الوهابية بالكامل، وكل ذلك من أجل أن يقدم أميركيًا وغربيًا كملك مجدد مؤسس للسعودية الرابعة. وأمام سلة الأهداف التي يركز عليها ابن سلمان، كان التطبيع مسارًا لا بد منه. وفي

فلسفة التطبيع وحصاد الهشيم

إيهاب شوقي - كاتب مصري

الفقر والمرض والانحلال والتفسيخ المجتمعي، بل والصراعات البيئية التي تذوقت الشعوب بأس بعضها بعيداً عن العدو!

٢ - علينا ألا نغفل أهمية الجانب التوعوي للشعوب، لأن هناك أجيالاً شُبَّت في مناخ للسلام المزعوم، وفي مناخ يتسم بالتدهور الثقافي والتعليمي والإعلامي، حيث تشكلت ثقافتها على دعايات لا حقائق، فمنهم من وصله أن الفلسطينيين باعوا أرضهم للعدو وأنهم يتصارعون على السلطة وجميعهم خونة وانتهازيون ووصله أن المقاومة هي ميليشيات إرهابية تطمح للسلطة عن طريق القوة.

ولعل أخطر ما ترسخ لدى قطاعات كبيرة من الأجيال الجديدة هو مفهوم وحيد للسياسة وهو المفهوم الميكيفيلي وأن المصلحة الشخصية لكل قطر هي السياسة وهي الغاية التي في سبيلها تبرر جميع الوسائل، وهو ما يجعل هناك قبولاً، وربما الأدق هو تمرير لكثير من السياسات المتناقضة مع الأخلاق والقيم.

٣ - الذهنية العامة للشعوب لا تستطيع التكيف مع الحياة من دون صراع ومن دون وجود عدو، والأنظمة كذلك لا تستطيع الحكم والسيطرة من دون حشد الشعوب لمواجهة عدو، وهي حقائق وسنن كونية، ولكن ما يحدث هو توظيف هذه الحقائق لخدمة الأباطيل، فما حدث هو استبدال للعدو الحقيقي بأعداء آخرين، وهو استبدال متفاوت في وقاحته؛ فبينما استبدل البعض العدو الرئيسي بأعداء ثانويين وأقل في أولوية الحشد والاستعداد تحت مسمى الإرهاب أو الطوايرير الخامسة، استبدل من هم أكثر وقاحة العدو بمحور المقاومة باعتبارهم هم أعداء الشعوب وهم الإرهاب، وهي أعلى درجات الخيانة والوقاحة والفجر.

ولا شك أن هناك إرهاباً وهناك طوايرير خامسة، وهي تشكل عداوات للشعوب، ولكن مشغلها هو مشغل العدو الصهيوني، وبالتالي فإن العودة للصواب ومعرفة العدو الحقيقي والرئيسي والجهوية له ومقاومته ستشمل كل ما يندرج في قائمته من الأعداء الفرعيين والصغار في معسكره، وهو ما يجب إيضاحه للشعوب في إطار التوعية والشرح والبيان، والذي لا يجب التوقف عنه، لأن جبهة الوعي هي جبهة من جبهات المقاومة وسلاح ينبغي الحفاظ عليه وحمايته كسلاح المقاومة.

كل المحاولات الراهنة للتطبيع ونشره، هي محاولات يائسة لإطالة عمر كيان زواله حتمي، وما يعيننا هنا ألا نخسر أجيالنا شرف المقاومة، وألا تقع في فخ تجربة المجرب في بلاد اكتوى بنيران جوانب صغيرة من التطبيع. ففي مصر ورغم التطبيع الخجول، إلا أن الآثار الصحية والاقتصادية والمجتمعية يجب أن تشكل رادعاً للشعوب الأخرى التي وُعدت بالرخاء رغم محصلة عقود طويلة من الوعد بالرخاء منذ كامب ديفيد!

وعليهم تأمل الوضع الفلسطيني الراهن بعد عقود من أوصلو وأشباهها!

لو لم تستطيع الشعوب تغيير أنظمتها أو تغيير توجهاتها وسياساتها، فعلى الأقل بإمكانها رفض التطبيع وإعلان مواقفها، وهو أضعف الإيمان.

تمحورت فلسفة التطبيع مع العدو «الإسرائيلي» حول فكرة لخلق مصالح مشتركة تستطيع أن تتفوق على فكرة العدا والحرب وتبعاتها، بهدف الاعتراف بهذا الكيان وإسباغ الشرعية على جريمة الاحتلال والقتل والتهمير وسقوطها بالتقادم.

ولصعوبة الفكرة واستحالتها أمام حجم الجريمة الصهيونية وأمام تاريخ الصراع المتجذر في الوجدان العربي وأقطاره، استلزم التنفيذ حصاراً على رافضي الفكرة والمتمسكين بالتوابت والمقاومة، مع تسهيلات دولية ووعود بالرخاء للمطبعين لبيان الفجوة بين المطبع والرافض، كنوع من أنواع الإكراه وفرض هذه السياسة بالقوة وتحت سطوة الأمر الواقع.

ومع كل هذه العقود من محاولات الترغيب والترهيب، إلا أن الفكرة لا زالت مرادفة للجريمة والخيانة والعار، ولا سيما مع وجود مقاومة أثبتت جدوى الكفاح وهشاشة العدو من جهة، وكذلك عدم تقديم هذا العدو أي تنازلات أو امتيازات لمن انساقوا في هذا العار وتلخؤوا به وأقدموا على التطبيع، من جهة أخرى. وهو ما أعطى قناعة عامة مفادها أن التطبيع هو لدرء المفاسد فقط عن الأنظمة لا لجلب المنافع للشعوب!

كما سقطت جميع الذرائع التي حاول المطبعون التذرع بها، بشأن مصلحة القضية، وأن تطبيعهم يصب في خانة السلام والتوصل لحل، وبالتالي تحقيق المصلحة الفلسطينية، حيث اصطدمت هذه الذرائع بواقع الجرائم الصهيونية والمضيّ قدماً نحو التصفية التدريجية للقضية دون أدنى مداراة أو محاولة لحفظ ماء وجه المطبعين، ناهيك عن السقوط الأخلاقي لهذه الذرائع، حيث مجرد الاعتراف بالعدو هو مشاركة في جرائمه وتنازل مهين عن الحقوق، وضياح لا شبهة فيه للكرامة والشرف، وإهدار للتضحيات ودماء الشهداء.

ورغم أن مصر هي التي افتتحت مشهد الاعتراف بالعدو في جريمة تاريخية ووصمة كبرى تسمى اتفاقيات كامب ديفيد، وما تبعها من معاهدة للسلام المزعوم، إلا أن التطبيع وفقاً للهدف الجوهرية منه، لم يستطع أن يحقق شيئاً، حيث لا معنى لاقتصراره على الجوانب السياسية والأمنية، في غياب البعد الثقافي والشعبي، والذي يستطيع العصف بكل الاتفاقيات وجعلها حبراً على ورق، عند توفر الظروف الملائمة لظهور البعد الشعبي واحتلاله مكائمه اللائقة بحجمه ووزنه في معادلات اتخاذ القرار.

ولأن جميع التحليلات والتقارير تستند إلى غياب التطبيع الشعبي، وبالتالي تبدو مطمئنة نسبياً إلى الشعوب وإلى فشل التطبيع، رغم انتشاره الظاهري وكسبه لمواطع قدم جديدة في الخليج والسودان والمغرب، فإن من واجبنا هنا أن نقرع جرس الإنذار، رغم انطلاقنا من أرضية مشتركة مع المطمئنين إلى فشل التطبيع في نهاية المسار. ولكن ما نحذر منه هنا هو الكلفة في مسارات فشل التطبيع، فبينما يمكن أن تكون الكلفة بسيطة ومشرفة في مسار، فإنه بالمقابل يمكن أن تكون الكلفة كبيرة وغير مشرفة في مسار آخر. وبينما يمكن القضاء على التطبيع ومواجهة العدو عبر جهد موحد ونتائج أسرع ورفع رايات الشرف والبطولة مهما سقط من شهداء، فإنه يمكن الاكتواء بنار التطبيع ورفع رايات الاستسلام والخزي وظهور نتائج الفشل بعد وقت طويل يشهد استنزافاً للشعوب ويسقط به ضحايا دون وسام للشهادة أو البطولة بل فطائس للتطبيع!

ويمكن تلخيص ما نود قوله كما يلي:

١ - علينا أن نفرق بين الرفض المبدئي والرفض الوجداني للشعوب، فإن الرفض المبدئي هو قيمة أخلاقية تورث للأجيال وتغرس فيهم كقيم الخير والشر والحلال والحرام، وهو ما يعطي مناعة شعبية متوارثة تستطيع أن تصمد أمام التضليل ومحاولات الإغراء أو التهديد، بينما الرفض الوجداني قد يؤثر في جيل دون غيره، حيث شهد الجيل الرافض للتطبيع الحروب والمجازر، وقدمت مختلف العائلات شهداء في المعارك مع العدو، بينما بعد فترة من غياب الصراع المسلح في غالبية الأقطار العربية، والتمكين لأنظمة المهادنة، يمكن أن يغيب هذا العامل الوجداني وتسقط الجريمة بالتقادم في ظل مناخ يشوبه التضليل والدعايات المكثفة للتطبيع ولتشويه المقاومة.

هنا يمكن للرفض الشعبي أن يتقلص تدريجياً ليصبح معه التطبيع أمراً واقعاً، ويعطي قبلة حياة للكيان تهدر المزيد من الوقت وتخوض معها الشعوب مزيداً من التجارب الكارثية الناتجة عن فخاخ التطبيع، لتصل في نهاية المطاف إلى حقيقة الصراع الوجودي بينها وبين العدو، ولكن بعد دفع أثمان غالية من



التطبيع..

هل يحقق الاستمرار؟

أحمد ياسين - إعلامي وأكاديمي لبناني

الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أن الدور الإماراتي والخليجي عمومًا قادر على تعويض الفراغ الجزئي الذي ستحدثه إعادة التموضع الأميركي في المنطقة، وإن لم تكن إعادة التموضع هذه انسحابًا كما يروج البعض مخطئًا.

لكن هل يعتبر كيان الاحتلال ذلك شرطًا أساسيًا وكافيًا لتأمين أمنه واستقراره؟ بمعزل عن السرديات والآمال، فإن الكيان، وعلى لسان رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو، قال فور توقيع اتفاقية «أبراهام» بين الإمارات والبحرين وكيان الاحتلال: «هذا الاختراق الدبلوماسي التاريخي سيعزز السلام في منطقة الشرق الأوسط، ويشهد على الدبلوماسية الجريئة والرؤية للقادة الثلاثة وشجاعة الإمارات العربية المتحدة و«إسرائيل»، لرسم مسار جديد من شأنه أن يطلق الإمكانيات العظيمة في المنطقة». بالتالي فإن الاحتلال يعتبر أن مسار التطبيع العربي معه يحقق له الحد الكافي من الاستقرار السياسي والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع عدد كبير من الدول العربية. لكن هل يجنبه التهديد العسكري الذي يحيط به على أكثر من جبهة؟

الأداء «الإسرائيلي» والتصريحات والتهديدات الدائمة التي ترافق عملية التفاوض بين إيران ودول الـ 1+6، تؤكد أن الخوف «الإسرائيلي» من التهديد العسكري المحيط به لا يُلغيه مسار التطبيع العربي. ومرد ذلك إلى امتلاك إيران أولًا القدرة والمعرفة النووية التي تجعلها قادرة على الاستغناء عن الغرب بشكل كبير، وبالتالي تحقيق الاستقلال السياسي والاستقرار الداخلي إلى حد بعيد، وثانيًا دعم الجمهورية الإسلامية لفصائل المقاومة في المنطقة وتمكينها على مختلف أشكالها من المعرفة والقدرة العسكرية والأمن الاجتماعي، وعلى تطوير القدرات وتحقيق التفوق في بعض المجالات، وهنا يكمن الرعب «الإسرائيلي».

بالمحصلة فإن مسار التطبيع العربي مع كيان الاحتلال، قد يكون حقق للكيان تقدمًا ملحوظًا وتطورًا في تحقيق الاستقرار السياسي والدبلوماسي، لكنه لم يستطع لغاية الآن تحقيق الأمن وهو مقتل محتم بالنسبة للصهاينة حسب اعتقادهم.

فهل يستمر الضغط على الدول الممانعة لمسار التطبيع لجرها إلى مقتل سياسي يرغمها على القبول ببعض الشروط «الإسرائيلية»؟ أم أن الميدان في المستقبل رأيًا مخالفًا يستكمل فيه محور المقاومة تفوقه الملحوظ بخواتيم تنتظرها الأجيال منذ عقود؟



يدخل الإقليم في مرحلة تاريخية بعد الحديث عن انسحاب أميركي أو إعادة تموضع كبرى في المنطقة، وذلك بفعل تبدل الأولويات الاقتصادية والسياسية بالنسبة للولايات المتحدة، وعزمها التوجه شرقًا لمعالجة الأخطار المحدقة القادمة من بحر الصين.

بناءً عليه كان لا بد من تأمين الذراع الطويلة للغرب في منطقتنا وخلق البيئة الحاضنة التي تستطيع تعويض الفراغ الذي ستتتركه إعادة التموضع الأميركي، وتأمين الدافع السياسي لاستمرار كيان الاحتلال.

في العقود السابقة كانت السعودية تلعب دور الضابط للإيقاع السياسي بالتعاون مع دول الجوار، وذلك مرده للتقلب السعودي المالي والمرجعية الإسلامية التي كانت تحظى بها المملكة لتلعب دورًا كبيرًا في تأمين المصالح الأميركية من خلف الستار وبشكل سلس إلى حد بعيد.

بعد مغامرات محمد بن سلمان ولي العهد السعودي الأخيرة، وحروبه «العنيفة»، وخسائره المالية الكبرى تبدد الدور السعودي بشكل كبير، حيث أوجد ابن سلمان أعداء للمملكة من داخل بيئتها ومن دول الجوار، فضلًا عن تعزيز صراعها المبدئي مع تركيا، وظهور تنافس قوي قد يصل إلى حد الحرب غير المعلنة مع جارتها الإمارات العربية المتحدة. تضاف إلى المشهد السياسي تغيرات جيوسياسية كبيرة تتمثل بصعود محور إيران وفصائل المقاومة المتنامي منذ استعارة الحرب الكونية على سوريا وصولًا إلى عملية سيف القدس في الأراضي المحتلة وما بعدها، حيث باتت القوة المتاخمة لحدود كيان الاحتلال غير قابلة للتطويق والسيطرة، ما رفع من حدة المواجهة والتهديد الذي يصفه مسؤولو الكيان بالوجودي. وذلك يتطلب العمل على خطة بديلة تعيد للكيان استقراره السياسي والأمني وتعوض الغياب العسكري الأميركي بتحقيق نظرية «إسرائيل العظمى» التي نظّر لها رئيس حكومة الاحتلال الأسبق أريئيل شارون.

صفقة القرن، العملية التي باشر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تنفيذ بنودها بنجاح جزئي تقضي بجعل كيان الاحتلال كيانًا ضروريًا لأنظمة الخليج العربي وأنظمة كامب دايفد ووادي عربة وغيرها، بحيث يصبح الكيان ممرًا اقتصاديًا إلزاميًا يجعل منه حاجة لا يمكن تخطينها، وبالتالي تثبيت دعائمه لأطول فترة ممكنة في المنطقة. الخطة هذه تحتاج إلى دعائم ومقومات إلزامية لبقائها على قيد الحياة، ولعل أبرزها تطبيع علاقات الكيان مع دول «الاعتدال العربي» كما يصفها الغرب، والضغط لتطبيعها مع دول «محور المقاومة» على حد سواء.

إمارات ابن زايد تلعب الدور الأساسي في المخطط أعلاه. يعمل محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي في الآونة الأخيرة على لعب دور محوري على وجهتين أساسيتين: تعويض غياب الدور السعودي في المنطقة ومحاولة جعل الإمارات بولة جامعة، مستفيدًا من العلاقات الجيدة مع إيران، إحدى أقوى دول المنطقة، واللاعب الأبرز على الساحة الآن، فضلًا عن علاقته الممتازة بالإدارة الأميركية الحالية التي عززها بإعلان تطبيع العلاقات مع كيان الاحتلال وفتح البلاد على مصراعها أمام «الإسرائيليين» على مختلف مشاربهم. يضاف إلى ذلك الانفتاح الإماراتي على سوريا وتركيا في محاولة لجمع الأضداد وتعزيز الدور المحوري للإمارات مستفيدًا من القوة المالية والاقتصادية والعلاقات السياسية والدبلوماسية الواسعة.

لذا تُعتبر الإمارات العربية عرابة مشروع صفقة القرن واتفاقية «أبراهام» التي من شأنها تعزيز وجود الكيان والعمل على طمس الخلافات والصراعات لا سيما العقائدية مع الكيان، في مسار يجعل من «السلام» مطلبًا ومخرجًا لكثير من الأزمات التي تعاني منها شعوب المنطقة.

العلاقة «الإسرائيلية» العربية

بمفهوم التوظيف لا التطبيع



طالب الحسني - إعلامي يمني



وهنا عمق الأمن القومي الاستراتيجي للدول المطلة على البحر الأحمر، وبالمناسبة فإن كل الدول المطلة والمشاطئة للبحر الأحمر - باستثناء اليمن - دول مطبوعة مع كيان العدو «الإسرائيلي»، مصر، السودان، السعودية، جيبوتي، أريتريا.

وجود كيان العدو «الإسرائيلي» في هذه المنطقة يهدد الأمن القومي اليمني، ولهذا فإن اليمن مستقبلاً سيركز على بناء قوة عسكرية بحرية بالحجم والكفاءة والقدرة الكبيرة بما يوازي التهديد، خاصة أن كيان العدو «الإسرائيلي» جرب الاشتباك مع اليمن في العام ٢٠٠٥ حين دفع أريتريا لاحتلال جزيرتي حنيش والصغرى والكبرى، ولم يخرج منهما إلا بوساطة سعودية وضمنات قدمها الرئيس السابق على عبد الله صالح بعدم دعم القضية الفلسطينية. وربما كانت هذه واحدة من خطوات الذهاب به نحو التطبيع تحت الإكراه.

لم يعد خافياً أن كثيراً من القضايا العربية أو الشرق متوسطة ترتبط بما إذا كان المعنيون بهذه القضايا جاهزين للذهاب نحو التطبيع أم لا. وواحد من الأمثلة على ذلك رفع السودان من اللائحة السوداء الأميركية للدول الداعمة للإرهاب. ألم يكن بوابة ذلك بناء علاقة مع كيان العدو «الإسرائيلي»؟ ومن اللافت أن ذلك لم يحصل من تحت الطاولة مثلما جرت العادة في العقود الماضية، بل من فوق الطاولة، وهذا منحى جديد في الكيفية التي يريد العدو «الإسرائيلي» أن تكون عليها اتفاقيات التطبيع، يجب أن تكون علنية.

ومثلما جرى مع السودان جرى مع المغرب، في قضية الصحراء، والصراع مع البوليساريو، فمقابل الاعتراف بمغربية الصحراء التحقت المملكة المغربية باتفاق «أبراهام»، وفور انضمام المغرب إلى الاتفاق وظّفه كيان العدو «الإسرائيلي» لتأزيم العلاقة المغربية الجزائرية، ويتقارب ذلك مع توظيف العلاقة «الإسرائيلية» الخليجية لمعاداة الجمهورية الإسلامية.

هناك أشكال عديدة من الأمثلة لتجاوز مفهوم التطبيع بمعناه البارد وغير الدلالي إلى العلاقة بالمعنى الذي يتجاوز حتى التحالف، وعندما لا يتحقق الهدف سيتذكر «الإسرائيلي» أن «السلام» مع هذه الدول التي أساساً لم تحاربه يوماً من الأيام، ليس هو الغاية، بل الغاية استراتيجية الاستخدام والتوظيف.

التجربة الفلسطينية في مواجهة العدو «الإسرائيلي»، كان يمكن أن تكون ملهمة، وهي كذلك بالفعل، لكن في حدود العقل العربي والإسلامي المقاوم، بالنسبة للآخرين، والآخرين هنا هم كل أولئك الذين يلتحقون بمعسكر «إسرائيل» - لا يتعلمون أو لا يريدون أن يتعلموا من هذه التجربة الطويلة، والتجربة تقول إن «الإسرائيلي» من العمق لا يؤمن بالسلام، لأنه من الأصل قائم على عقيدة الكراهية، وكل التعاليم التي تلقن للأجيال المتعاقبة من اليهود تحفز لديهم أن المحيط يكرههم ويريد أن يقضي عليهم وأن عليهم أن يستخدموا القوة والبطش والسيطرة بالإكراه للحفاظ على وجودهم، ومن هنا نشأت فكرة الهولوكوست التي استخدمت لتجميع الكيان في مكان ما.

من يدرس الكيان من الداخل سيصعب عليه التسليم بأن التطبيع بعض العربي من زاوية سعودية يأتي بمعنى السلام، بل بمعنى التوظيف، وهو بالتالي ليس تطبيعاً بل توظيف «إسرائيلي» للدول المطبوعة. ويكاد هذا الأمر يتحدث عن نفسه في العلاقة «الإسرائيلية» الإماراتية والسودانية والمغربية والسعودية أيضاً. إذ، القضية تتجاوز هنا الصراع على ومن أجل فلسطين وتحقيق السلام مع العدو «الإسرائيلي»، أو بين الدول المطبوعة والعدو «الإسرائيلي»، إلى كيف يظهر التوظيف «الإسرائيلي» لهذه الدول لصالحه، وهذا يربط داخلياً في «إسرائيل» بالمواجهة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وينسحب الأمر إلى المواجهة مع حلفاء إيران في المنطقة، ويحكى صراحة وعلناً عن تكوين تحالف عربي «إسرائيلي» ضد إيران، فهل يمكن أن ترى تطبيعاً للعلاقات أم توظيفاً للدول، وبين هذا وذاك فرق شاسع وكبير؟

خطوتان أقدمت عليهما الولايات المتحدة الأميركية بالتنسيق مع كيان العدو «الإسرائيلي» فور توقيع اتفاق «أبراهام» في العام ٢٠٢٠، الأولى نقل الكيان إلى المنطقة العسكرية الوسطى، والتي تشمل الإمارات والسعودية وإيران وفلسطين ودول المنطقة، تمهيداً لتزيم كيان العدو «الإسرائيلي» على ما أطلق عليه ضمناً الناتو العربي «الإسرائيلي»، والثانية المناورة العسكرية البحرية الأميركية «الإسرائيلية» الإماراتية في البحر الأحمر.

فعندما علق الخبراء «الإسرائيليون» على هذه المناورة كان تركيزهم ينصب على أن ذلك إنجاز غير مسبوق للكيان، فلأول مرة يكون مشاركاً في مناورة في مياه البحر الأحمر العربي من باب المنذب إلى قناة السويس،

تحقيق

«قالب حلوى متعدد الطبقات»: هكذا يكافئ العرب «إسرائيل»!

خضر سعادة خروبي - صحفي لبناني



حمل عهد ترامب في رئاسة الولايات المتحدة، مرادفات كثيرة لصفات الرجل. الرئيس القادم من عالم الأعمال، كرّس مفهوم «الصفقة» ومقاربات البيع والشراء في سياسات واشنطن تجاه حلفائها، قبل خصومها، بصورة فجّة غير مسبوقة. «الرئيس الهزلي»، المعتاد على الشاشات والبرامج التلفزيونية، هو الوجه الآخر غير المألوف لعهد حمل كامل مواصفات «الجدلية»، أقله في منظور الشارع الأميركي. جدلية، أرخت ظلالها، بما لا يدع مجالاً للشك، على إحدى أكثر القضايا جدلية، ألا وهي قضية الصراع العربي «الإسرائيلي».

فقد عهد ترامب، بولاية رئاسية يتيمة، والذي عكس ثقافة «حكم العائلة والجنرالات» جعلته أقرب إلى أنظمة «غير ديمقراطية» تزعم واشنطن محاربتها، إلى صهره جاريد كوشنر الترويج لـ «صفقة القرن»، من خلال تعيينه وسيطاً في ما يعرف بـ «عملية السلام» بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» لتكون النتيجة تطبيع عدد من الدول العربية علاقاتها مع «إسرائيل».

مسار التطبيع، والذي اندرج تحت إطار ما اصطلح على تسميته بـ «اتفاقات أبراهام» شمل الإمارات، إلى جانب البحرين، والمغرب، والسودان. فما هي أبرز خلفيات وآفاق التطبيع الإماراتي «الإسرائيلي»؟

اتفاقيات تعاون عسكري وأكثر

من جانبه، يعتبر المحلل الأميركي سيت فرانتزمان، أن علاقات «إسرائيل» مع الإمارات هي أشبه بـ «قالب حلوى الكعكة متعدد الطبقات»، حيث يشكل الجانب التجاري الاستثماري طبقة واحدة منه، في إشارة إلى اتفاقات وقعتها أبو ظبي مع شركات «إسرائيلية» في مجالات النقل الجوي، والبنوك، والسياحة، في حين تشكل العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية الطبقات التالية منه.

ويؤكد فرانتزمان أنه «يمكن تنامي العلاقات الدفاعية بين «إسرائيل» والإمارات العربية المتحدة»، لتصبح في مستوى «الشراكة الاستراتيجية» بين تل أبيب ونيودلهي، مشيداً بإبرام عدة صفقات بين شركة صناعة الطيران «الإسرائيلية» (IAI) في تل أبيب وتكتل EDGE الدفاعي الإماراتي بشأن التصنيع المشترك لطائرات مسيرة ومعدات عسكرية أخرى بحرية وجوية وصاروخية بواسطة معهد دبي للطيران لعام ٢٠٢١.

رئيس الشركة «الإسرائيلية» بواز ليفي، أشاد بدوره بالاتفاقيات مع أبو ظبي، ووصفها بأنها «نقطة انطلاق لمزيد من الأعمال التجارية

والتحالفات الاستراتيجية» بين البلدين. ويضيف فرانتزمان أن «العلاقات بين أطراف مثل الإمارات، الولايات المتحدة، إسرائيل، ستبقى محورية للبناء عليها في الخطوات القادمة المقبلة».

تحالف عسكري أمني برعاية أميركية

شكّلت المناورات البحرية الأميركية - «الإسرائيلية» - البحرينية - الإماراتية المشتركة في البحر الأحمر في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أول تعاون عسكري علني بين العاصمتين الخليجيتين وتل أبيب عقب «اتفاقات أبراهام».

ويعتبر الكاتب الأميركي في شؤون السياسة الخارجية تريفور فيلسيث أن المناورات تعكس «تحولاً ملحوظاً في ميزان القوى في الشرق الأوسط»، وانتقالاً من مرحلة «التحالف العسكري السري» لعقود خلت، بين أبو ظبي وتل أبيب ضد إيران، إلى «حقبة جديدة من التعاون المفتوح بين الجانبين»، حيث شارك وفد من القادة الإماراتيين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي في تدريبات جوية داخل «إسرائيل»، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، تزامناً مع أبناء عن وجود طيارين أميركيين و«إسرائيليين» داخل قاعدة الظفرة الإماراتية لمهام تدريبية على طائرات F-٣٥.

وبحسب مجلة «ناشونال انترست»، فإن «اتفاق السلام» الإماراتي «الإسرائيلي» أسهم في تغيير واقع «الستاتيكو» الإقليمي رأساً على عقب، مع إحداث «تحويل تكتوني» بمضامين سياسية واستراتيجية قوامها نجاح «إسرائيل» في تشكيل محور يمتد من دول الخليج، مروراً بمصر، والأردن، وصولاً إلى اليونان والهند. ومع أن دول المحور المشار إليه، لا تتطابق مواقفها بشأن كل القضايا، إلا أن الإمارات واليونان تتشاركان وجهات

التطبيع الاقتصادي: «زواج سياسي» بين المال الخليجي والتكنولوجيا «الإسرائيلية»

وعن الخلفية الاقتصادية لملف التطبيع «الإسرائيلي» مع دول الخليج، تعلق بعض الدراسات الغربية أهمية على خطط أبو ظبي لاستثمار ١٠ مليارات دولار في «إسرائيل». وتذهب دراسة غربية بعنوان: «التعاون الاقتصادي «الإسرائيلي» الخليجي يمكن أن يعود بالفائدة على الفلسطينيين»، إلى أن «تطبيع إسرائيل» مع هذه الدول من شأنه أن يعود بالفائدة على الطرفين، وأن الفلسطينيين هم الجهة المستفيدة بصورة غير متوقعة من تحسين العلاقات «الإسرائيلية» مع العالم العربي».

وتقترح الدراسة، التي أعدها الباحثان أورد كيتري وفارشا كودوفايور، «شراكات ثلاثية» بين رأس المال الخليجي العربي والتكنولوجيا «الإسرائيلية» المتطورة والجانب الفلسطيني، لا سيما وأن العديد من رجال الأعمال والباحثين الفلسطينيين يتقنون اللغة العبرية، إلى جانب ثقافتهم العربية، مشيرة إلى إمكانية أن يلعب هؤلاء دورًا في «تسهيل الشراكات بين «الإسرائيليين» وعرب الخليج».

يضيف الباحثان لدى «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية»، المعروفة بولائها لـ «إسرائيل»، أن تنفيذ هذه الشراكات، «يوجب على إسرائيل» والإمارات والبحرين -بتسهيل من واشنطن- متابعة المبادرات لإدراج قطاعات الصناعة والأعمال الفلسطينية في بعض الجهود التعاونية بينهم، مشيرة إلى نوعين من البرامج والمبادرات التي يمكن أن توفر نموذجًا لكيفية النهوض بهذا التعاون، سواء عبر برنامج MERC أو QIZ.

وتشير الدراسة إلى أن الولايات المتحدة رعت تأسيس «برنامج التعاون الإقليمي للشرق الأوسط»، أو ما يعرف بـ (MERC) في مجالات متعددة كالزراعة والطب والمياه، عام ١٩٨١، بهدف تعزيز التعاون البحثي بين العلماء المصريين و«الإسرائيليين» بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، قبل أن يتوسع البرنامج المذكور عام ١٩٩٣ ليشمل التعاون بين علماء من «إسرائيل» والأردن والمناطق الفلسطينية، داعية إلى «بذل الجهود لتشجيع وتسهيل التمويل الإماراتي والبحريني لمثل هذه البحوث التعاونية الثلاثية».

مبادرة أخرى، تقترحها الدراسة في إطار الاستفادة من مسار «أبراهام»، هي مبادرة QIZ، التي أطلقتها واشنطن في العام ١٩٩٦ لتعزيز ما تسميه «التكامل الإقليمي الاقتصادي». وهي مبادرة تنطوي على هدف «تطبيعي» بامتياز، حيث قامت على السماح لمصر والأردن وقتذاك، بوصفهما أول دولتين عربيتين وقعتا «اتفاقيات سلام» مع «إسرائيل»، بتصدير منتجات معفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة، بشرط احتوائها على مكونات «إسرائيلية».

وتدعو الدراسة إلى إدماج الفلسطينيين ودول عربية جديدة في مبادرة QIZ للاقتصاد الأميركي، مضيفة أن «مناطق QIZ ستكون مناسبة أيضًا لمصانع أخرى تعتمد على البحث والتطوير الإسرائيليين»، إلى جانب دعوتها الولايات المتحدة إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها بعيدًا عن الصين إلى دول الشرق الأوسط التي تقدم إمدادات عمالة تنافسية نسبيًا.

وبحسب الدراسة، فإن أي خطة للتعاون الاقتصادي الخليجي - «الإسرائيلي» - الفلسطيني تتوقف على استعداد القادة «الإسرائيليين» والفلسطينيين للسماح بمثل هذا التعاون.

النظر بشأن التحركات العدوانية الأخيرة لأنقرة، في حين تتشاطر كل من «إسرائيل» والسعودية مخاوفهما بشأن دور إيران «الإقليمي».

وتلفت المجلة إلى أن قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من المنطقة، إضافة إلى مخاوف حلفائها من تحول موقفها إزاء قضايا المنطقة، بغرض التفرغ لمواجهة خصومها الاستراتيجيين، كالصين وروسيا، يدفع هؤلاء الحلفاء إلى توثيق العلاقات بين بعضهم بعضًا تحسبًا لخروج القوات الأميركية من الشرق الأوسط.

وتلمح المجلة إلى أن قرار واشنطن مطلع العام الجاري، بنقل «إسرائيل» من منطقة عمليات «القيادة الأوروبية للقوات الأميركية» إلى منطقة عمليات «القيادة المركزية»، يتيح إدخال «إسرائيل» في نسيج المنطقة بصورة أكبر على مختلف الصعد، بخاصة الأمنية، علاوة على بلورة علاقاتها العسكرية مع أبو ظبي بصورة أوضح، تحت لواء «القيادة المركزية».

مواجهة «التهديد الإيراني»

وتنظر صحف غربية إلى أن «مسار أبراهام» «يمهد الطريق أمام «إسرائيل» والبحرين والإمارات لتكثيف التجارة والتعاون التكنولوجي والسياحة»، إضافة إلى «التعاون الاستراتيجي ضد إيران»، على أن يتبعها «إطلاق أجنحة استراتيجية للشرق الأوسط لتعميق التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني مع الدول الأخرى الملتزمة بالسلام»، في إشارة إلى توسيع الاقتراح السابق لإدارة ترامب بشأن إقامة ما وصف بـ «ناتو شرق أوسطي».

وترى تلك الصحف أن ثمة أسبابًا تدعو طهران إلى «الحذر من التعاون العسكري والاستخباراتي الوثيق بين «إسرائيل» والدولتين الخليجيتين»، مع الحديث عن «تصدير أسلحة أميركية أكثر تطورًا إلى البلدين»، بما في ذلك طائرات F-٣٥، بعد طول ممانعة إسرائيلية.

«عملية السلام»

سعت إدارة ترامب، عبر ما بات يعرف بـ «صفقة القرن»، إلى إطلاق عملية سلام إقليمية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية، مع تركيزها على حرمان السلطة الفلسطينية من حق النقض (الفيتو) الطويل الأمد ضد سياسات القادة العرب الآخرين تجاه «إسرائيل»، وهي سياسة شكل مؤتمر البحرين عام ٢٠١٩ أحد أبرز مصاديق إغراءاتها الاقتصادية.

وتتفق معظم التحليلات الغربية، على أنه يمكن لمسار «أبراهام» أن «يدفع الفلسطينيين إلى تبني موقف تفاوضي أكثر واقعية تجاه «إسرائيل»، علاوة على «تعبيد الطريق لتعاون استراتيجي أوثق ضد إيران» بين أبو ظبي وتل أبيب. ولعل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الإمارات مؤخرًا تكشف مدى انزعاج تل أبيب من أي تحسن محتمل في العلاقات الإيرانية الإماراتية عقب زيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي لطهران.

ويرى محللون غربيون أن الإمارات ترغب في إحداث اختراق في ملف «التسوية» بين «إسرائيل» والفلسطينيين، بغية «تغيير السردية (السياسية) السائدة في الشرق الأوسط، التي دأبت على توظيف القضية الفلسطينية لتشجيع التطرف المناهض لـ «إسرائيل»، والذي لم يفض إلى تقدم نحو السلام».

وفي حين اقترحت السعودية التطبيع مع «إسرائيل» مقابل اتفاق سلام مع الفلسطينيين عام ٢٠٠٢، فإن خيار أبو ظبي الراهن ينحو باتجاه معاكس يقوم على «التطبيع أولاً، ومن ثم الدفع باتجاه إحراز تقدم في السلام»، وهو خيار يلقي تأييدًا سعوديًّا، وفق هؤلاء.

التطبيع من منظورٍ قوميٍّ

وليد زيتوني - رئيس المؤتمر القومي في الحزب السوري القومي الاجتماعي

نموّه وتقويته، ولعلّ آخرها محاولاته المتكرّرة لقتل الخلايا الحيّة الممانعة لهذا السرطان عبر تدمير البنى الاجتماعيّة والمقومات الاقتصادية للكيانات المضادّة بهدف تركيعها وجعلها طيّعة للقبول بالمشاريع التطبيعيّة المطروحة عليها.

التطبيع ليس مشروعًا أنيًّا، ولم يبدأ مع اللّحظات الأولى للتّبادل الدّبلوماسي بين الكيان الغاصب والكيانات المصطنعة لهذه الغاية، بل بدأ مع التّقسيمات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة لأمتنا، ومع التّربية الكيانيّة ومع المناهج التّعليميّة الوافدة، وتقدّم مع انتشار الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، المسيطر عليها بشكلٍ مباشر من قبل الدّول الكبرى التي تساند الدّولة اليهوديّة الرّائلة. التطبيع بدأ مع فقداننا لهويّتنا الحقيقيّة، ولغتنا الحقيقيّة وثقافتنا الحقيقيّة. التطبيع بدأ يوم تخليّنا عن ساحات الجهاد لاستعادة أرضنا، يوم تخليّنا عن البندقية لصالح التّرف الماديّ والمعنويّ والأناشيآت والمصالح الفرديّة، يوم تخليّنا عن القوّة في إحقاق حقّنا وهي القول الفصل، ويوم سمحنا لرأس مالنا القوميّ أن يرتبط برأس المال الأجنبيّ ويصبح خاضعًا له، ويوم تخليّنا عن سيادتنا المدعومة بقوّتنا واتكأنا على المعاهدات الدّوليّة والاتّفاقيّات الدّوليّة والقرارات الدّوليّة من دون النّظر إلى تأثيرها على مستقبلنا ومستقبل أجيالنا.

ختامًا، لا يكفي أن نلعن الظّلام بل أن نضيء ولو شمعة في هذا الرّمن السيئ، ولا يكفي أن نلعن العدو بل أن نطلق رصاصة، ولا نلعن الجهل بل علينا التّقدّم في سبيل العلم. علينا أن نراكم تجارب المقاومة والعمل على توحيدها في الإطار الاستراتيجيّ، عسكريًّا، سياسيًّا، اقتصاديًّا وعلميًّا.

نمتلك الرّؤية، نمتلك الإرادة وسنمتلك القوّة اللازمة لإسقاط آخر قلاع الاستعمار.

أصبح من المؤكّد أنّ منظومة التّهب الدّوليّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأميركيّة، تسعى بكلّ قواها وأدواتها لجعل الدّولة اليهوديّة الغاصبة جزءًا من الإقليم الممتدّ في غربي آسيا وشمالي أفريقيا، بل وجعلها القيمة الأساس على دوله وأراضيه وثرواته وعلى قدراته الاقتصاديّة صناعةً وزراعةً وتجارةً وخدمات، وحتى على بناء الاجتماعيّة والثّقافيّة الحضاريّة. وهذا مضمون ما سعى إليه «شيمون بيريز» في كتابه «الشرق الأوسط الجديد».

إن هذا المشروع أطلّ من جديد عبر شبابيك التطبيع التي تنسجها بعض الأنظمة المشبوهة والدّول الكرتونيّة التي صنعها الغرب لهذه الغاية. فالنّطبيع القائم حاليًا على قدمٍ وساق اقتصر على الحكومات والأنظمة، ولم يستطع حتى اليوم الوصول إلى المستويات الشعبيّة إلّا في ما ندر. بمعنى آخر ما زالت شعوب هذه المنطقة متسلّحة بمنطق الممانعة والتّرفض، بل هناك قوى وتنظيمات وازنة على مستوى الكيانات وحتى على مستوى الإقليم انتهجت وما زالت تنتهج الكفاح المسلّح طريقًا وحيدًا لتحرير بلدانها من هذا العدو أو أيّ عدوٍ غاصب آخر.

غير أنّ التطبيع لا يتبدى بقناع واحد، وهو العلاقات الدّبلوماسيّة، إنّما باقنعة متعدّدة منها السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وربما أخطرها على الإطلاق هو قناع النّطبيع الثّقافيّ الحضاريّ الاجتماعيّ. وليس لنا من دليل على هذا التّموج الأخير أوضح من إنشاء «الاتّحاد الإبراهيمي»، الهادف إلى تزويد الأديان في دين جديد يقوم على أساسيات التّمود والثّورة في محاولة لسحق التّقاليد الإيمانيّة، وضرب البنى الفكريّة القادرة على إظهار الحقّ والدّفاع عنه بوجه الباطل المتمثّل بدولة الاغتصاب والاستيطان والقتل على طريقة الكابوي الأميركيّ في اغتصابه لأراضي الهنود الحمر.

نحن نعتبر أنّ الحركة الصهيونيّة حركة ذات خطة مننّمة بشكلٍ دقيق، وتحقيق هذه الخطة جلبت على أمتنا هذا الويل مدعومةً من الغرب الاستعماريّ وتجمّع الدّول المنتصرة في الحرب العالميّة الثّانية المسماة أمم متّحدة، وبالتالي لا يمكن محاربتها كما يقول الرّعيم أنطون سعاده إلّا بخطة مننّمة دقيقة معاكسة.

لقد مهّد الاستعمار «الاستعمار» منذ أمدية بعيدة لزراع هذا الجسد السرطانيّ في جسد الأمة السّوريّة، فمن سايكس - بيكو إلى وعد بلفور إلى قرار التّقسيم مرورًا بالتّعم الماليّ والسياسيّ والعسكريّ، مسارٌ طويلٌ من الرّعاية لهذا الجسم الغريب بغية







www.FitForTrading.net
76/962 862 - 70/124 175

Learn How to Trade

- ✓ 10 up to 12 levels
- ✓ Each level contains 6-8 videos
- ✓ Each level will have its unique private channel for any questions and overall explanations
- ✓ Videos are recorded, you can watch them when you want
- ✓ Syria, Turkey and Lebanon 50\$ / level; for other countries \$100 / level
- ✓ After you finish your courses, you will have the ability to trade in all markets that have a chart (Forex, crypto, stocks, commodities...)



ForexIntelligenceTeam



ForexIntelligenceTeam2020



Forex Intelligence Team